(٤)
المشهد الأمني - العكسري

انخفاض التهديدات العسكرية وتزايد في الأنشطة المعادية المتعددة

فادي نحاس

مدخل

يتنـــاول هـــذا الفصل الوقائع والتحـــولات التي شـــهدها المحور الأمني العســـكري الإسرائيلي، في العام ٢٠١٥، ويرصد تبعاتها الإقليمية والمحلية.

يضم الفصل ســـتة أقسام رئيسة: يشمل القسم الأول القراءة الإستراتيجية للمتغيرات الإقليمية من منظور الأمن القومي الإســـرائيلي، ويفحص القسم الثاني الموقف الإسرائيلي من الاتفاق النووي مع إيران وانعكاساته الإستراتيجية والأمنية على إسرائيل، فيما يتناول القســـم الثالث مسألة التعاطي الأمني الإســـرائيلي مع ظاهرة «المقاومة الفردية» وتوقعات اندلا ع انتفاضة فلسطينية ثالثة من منظور إسرائيلي، ويستعرض القسم الرابع مستجدات الموقف الأمني الإســـرائيلي من الأزمة الســـورية، أما القسم الخامس فينقسم إلى جزأين: يتناول الأول العلاقة بين إســـرائيل ومصر في عهد الرئيس عبدالفتاح السيســـي، ويتناول الثاني اســـتمرار حالة «الردع المتبادل» بين إســـرائيل وحزب الله، وتلويح الطرفين الدائم باستمرار التسلح والجهوزية خشية وقوع حرب مفاجئة بينهما. في نهاية الفصل نخصص مســـاحة لعرض وقراءة «الوثيقة الإستراتيجية للجيش الإسرائيلي» التي تم تقديمها خلال العـــام ٢٠١٥، والتي من المتوقـــع أن تحدث تغييراً في الطابع العام للجيش الإســـرائيلي

وتهيّئه لمواجهة التحديات المستقبلية. وننهي الفصل بتلخيص يجمل أهم ما جاء في التقرير.

اعتمدت المعلومات والمعطيات لرصد الأحداث والمستجدات الأمنية/ العسكرية الإسرائيلية الرئيسة وتحليلها، على ما تقدمه أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية المختلفة: «الموساد» و«الشاباك» والاستخبارات العسكرية «أمان» ومركز الأبحاث السياسية لوزارة الخارجية الإسرائيلية،وما أوردته وسائل الإعلام ومراكز الأبحاث الأكاديمية، خاصة مجموعة الأوراق والمقالات التي أصدرها معهد دراسات الأمن القومي، ومركز يافي للدراسات الإستراتيجية، ومعهد الصراعات الدولية، ومؤتمر هرتسليا وغيرها.

١. التغيرات الإقليمية من منظور الأمن القومي الإسرائيلي

أجرت المؤسسة العسكرية، في العام ٢٠١٥، مراجعة وقراءة تقييمية للمتغيرات العربية والإقليمية المتتابعة من منظور أمنها القومي، باعتبار أن الأزمات والمتغيرات التي تسود العالم العربي أدّت وستؤدي إلى تحوّل إستراتيجي إقليمي وتاريخي، وتتوقع الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أن يكون العام ٢٠١٦ أكثر هدوءاً من زاوية التهديدات العسكرية، لكن أكثر تحدياً من زاوية الأنشطة المعادية مختلفة الأنواع والاتجاهات.[١] وما زال التقدير الاستخباراتي والقراءات المختلفة تجمع على أن الوضع الإستراتيجي لإسرائيل بات أفضل ويزداد توطداً، انطلاقاً من تفكك الدول والجيوش النظامية في ظل محدودية قدرة «التنظيمات المسلحة» على تشكيل خطر وجودي على إسرائيل.[٢]

تتوقع الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أن يكون العام ٢٠١٦ أكثر هدوءاً من زاوية التهديدات العسكرية، لكن أكثر تحدياً من زاوية الأنشطة المعادية مختلفة الأنواع والاتجاهات.

وبحسب الخبراء الإسرائيليين، بينت مناقشة الأوضاع الأمنية وسبل توفير الحماية لإسرائيل في ظل تعاظم الترسانة الصاروخية في الجبهات المحيطة بها، انقساماً واضحاً حول تطورات المنطقة المحتملة والتغييرات في شكلها، على الرغم من تقليل غالبية الأبحاث المقدمة من إمكانية قيام أي طرف بمغامرات عسكرية تهدد الأمن الإسرائيلي، لا سيما في ظل الانقسامات المذهبية والعرقية في المنطقة، فضلاً عن أن الأزمات العربية ستزيد من اهتمام كل بلد عربي بنفسه ومشكلاته الداخلية، على حساب القضايا القومية عربياً وإسلامياً.

تجدر الإشارة إلى أن أبرز ما في الرؤية الاستخبارية الإسرائيلية للعام ٢٠١٦ والتي قدمها رئيس قسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، الجنرال إيلي بن مئير، هو عدم قدرة الاستخبارات العسكرية على ادعاء الوضوح في استشراف مجريات الأمور، والسبب في ذلك التغييرات المتسارعة في خارطة التهديدات في المنطقة التي من شأنها أن تؤدي إلى أخطاء في التقديرات الاستخبارية.[٣] يمكن القول إن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تشعر بقلق إزاء ما يجري في العالم العربي، خاصةً في ظل ضبابية المسار المستقبلي أو التنبؤ بأهمية تداعياته على المدى المتوسط والأبعد، وهو ما قد يهدد

الأمن القومي الإسرائيلي في حال لم تحتط إسرائيل لتداعيات فشل هذه الثورات.

فيما يلي تلخيص لأبرز المعطيات والمؤشرات الإستراتيجية كما تراها عدة تقديرات إسرائيلية:

أولاً - تحسن البيئة الإستراتيجية

يعود هذا التحسن بشكل أساسي إلى تراجع التهديد العسكري التقليدي العربي بسبب التفكك الفعلي للجيشين السوري والعراقي، وانشغال الجيش المصري بالشأن الداخلي.[٤] مكّن هذا التغير إسرائيل من إعادة بناء جيشها بشكل يقلص من الاستثمار المادي التقني في مجال تطوير القدرات التقليدية التي كانت تصلح لمواجهة الجيوش التقليدية، مع كل ما يعنيه الأمر من تقليص النفقات الأمنية.[٥]

أضف إلى ذلك، تحديد ثلاثة تطورات ساهمت في تحسين البيئة الإقليمية والمكانة الإستراتيجية لإسرائيل، وهي: تطور التعاون الإستراتيجي مع مصر، والتقاء المصالح بين إسرائيل وعدد من الدول العربية بسبب التسوية مع طهران بشأن البرنامج النووي، إلى جانب غياب مصلحة لدى كل من حزب الله وحركة حماس في إشعال الجبهتين الشمالية والجنوبية[٦].

ثلاثة أسباب لتحسن بيئة إسرائيل الإستراتيجية: تطور التعاون الإستراتيجي مع مصر، والتقاء المصالح بين إسرائيل وعدد من الدول العربية ، وغياب مصلحة كل من حزب الله وحركة حماس في إشعال الجبهتين الشمالية والجنوبية.

ثانياً - مواجهة تراجع الموضوع النووي الإيراني عن جدول الأعمال الفوري

وفق التقديرات السياسية والعسكرية، ما زال الموضوع النووي الإيراني يشكل تهديداً وجودياً كامناً لإسرائيل، وعلى إسرائيل أن تعمل على منع تسلح النظام الإيراني باعتباره يدعو إلى إبادتها بسلاح ذري. المدة الزمنية الطويلة التي وفرها الاتفاق النووي، وتم خلالها تجميد برنامج طهران النووي وإبعادها مسافة عن إنتاج القنبلة النووية الأولى، يسمح لإسرائيل بفرصة زمنية للتخطيط، لخمس أو ربما عشر سنوات. ينبغي لإسرائيل أن تعمل على بناء قوة تسمح لها بمواجهة السيناريوهات المختلفة (خرق الاتفاق، أو إلغاؤه أو قفز إيراني علني أو سري باتجاه القنبلة).[٧]

ثالثاً- المبادرة لاتفاقات موازية مع الولايات المتحدة بشأن الاتفاق النووي

تبرز معظم التقارير الإستراتيجية الإسرائيلية أن على إسرائيل المبادرة إلى اتفاقات موازية مع الولايات المتحدة، تسمح لهما بالتنسيق في الموضوع الإيراني. فإسرائيل ليست شريكة في الاتفاق، ومن الصحيح أن تتوصل إلى تفاهمات واتفاقات مع الولايات المتحدة حول العديد من القضايا المهمة. ومن المهم الاتفاق على بلورة ردّ مشترك تجاه خرق إيراني للاتفاق، مع تعزيز المتابعة الاستخبارية لإيران، وتعزيز أسلوب مواجهة الأبعاد غير

النووية للنشاطات الإيرانية في المنطقة، إضافة إلى رزمة تعزيز أمني لإسرائيل والمحافظة على تفوقها النوعي.[٨]

رابعاً- تحييد الجبهة الجنوبية / المصرية

تجمع التقديرات الإستراتيجية للعام ٢٠١٦ على أنه لم يعد هناك خطر يتهدد إسرائيل من الجبهة الجنوبية، ويعتبر الجنرال عاموس جلعاد، رئيس الهيئة السياسية والأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية، أن التغيرات التي نتجت بعد صعود حكم السيسي في مصر تحمل تغيرات إيجابية لإسرائيل «فالجنرال السيسي أبعد الإخوان المسلمين والعلاقات مع مصر جيدة، كذلك الكراهية تجاه إسرائيل خفت».[٩]«ويأتي تقدير جلعاد على خلفية تقاطع المصالح بين مصر وإسرائيل في محاصرة حماس والحركات الجهادية في سيناء، حيث أشار جلعاد إلى أن الجيش المصري أعطب»٩٠-٩٥٪ من الأنفاق إلى غزة ويقوم بحرب مثابرة ضد القاعدة في سيناء».[١٠] تراهن إسرائيل في علاقاتها المستقبلية مع مصر على التمسك بالاتفاقيات المبرمة بين البلدين وعدم حدوث تحول جذري في الموقف المصري، على الأقل في المدى القريب.

جديد التقديرات الإستراتيجية: إضعاف نظام بشار الأسد واقتلاعه من الحكم، مصلحة إسرائيلية واضحة

خامساً- سورية قناة إضعاف إيران

جديد التقديرات الإستراتيجية هو تبني موقف واضح على المستوى السياسي والأمني بأن إضعاف نظام بشار الأسد واقتلاعه من الحكم، مصلحة إسرائيلية واضحة. ينبع هذا الموقف من الاعتقاد بأن سورية هي القناة الإيرانية في العالم العربي، وعبرها تحافظ على التواصل وتعزيز حزب الله وأيضاً تعزيز مجموعات فلسطينية. لذلك على إسرائيل أن تجد طريقاً لدعم المسارات تؤدي في نهاية المطاف إلى ألا يشكل نظام الأسد طرفاً مهيمناً في سورية، وذلك في موازاة الامتناع عن تعزيز «تيارات سنية متطرفة»، في مقدمتها «داعش».[١١] علماً أن هذا الموقف لا يتماشى فعلياً مع التفاهمات الضمنية بين إسرائيل وبعض الحركات المحاربة في سورية من ضمنها جبهة النصرة لتحييد إسرائيل عن الصراع، فيما تقوم إسرائيل باستقبال جرحى المقاتلين للعلاج في مستشفياتها.[١٢]

سادساً- تفكك الدول التقليدية وظهور المنظمات.

أدى إلى انعدام وجود «عناوين واضحة»، وبالتالي فإن إسرائيل مطالبة بأن تعرف كل تنظيم مهما كان صغيراً، وأن تعرف طبيعة العلاقات وتشابكها بين هذه التنظيمات، ومعرفة هوية كل رئيس تنظيم أو جماعة، لأن كل واحد من هؤلاء قادر على أن ينفذ هجوماً

قد يكون بالغ الأثر. وعلى الرغم من وجود إجماع إسـرائيلي على أن الجماعات الجهادية العاملة في سـورية والعراق وسـيناء غير معنية في الوقت الحالي باستهداف إسرائيل، فإنها تتوقع أن تتحول هذه التنظيمات إلى تهديد إسـتراتيجي في المسـتقبل. وحسـب السـيناريوهات، فإن جزءاً من التنظيمات العاملة في سورية سينتقل لاستهداف إسرائيل بعد سقوط نظام الأسد.ويستشف من التقارير أن ما يفاقم التهديد الذي تمثله التنظيمات الجهادية حقيقة أنها قادرة على اسـتنزاف إسـرائيل لكثرتها وتعدد قياداتها وتوجهاتها، ناهيك عن وجود بعضها قرب أماكن حساسة داخل إسرائيل، مثل تلك الموجودة في منطقة الجولان والجنوب السوري. ولا خلاف على أنه من الصعب جداً ردع التنظيمات الجهادية لافتقادها مقومات الدولة التي يمكن ضربها لتعزيز الردع.[١٣]

سابعاً- لم تستبعد النخب الأمنية والبحثية الإسرائيلية أن تشكل التنظيمات الجهادية تهديداً لأنظمة يمثل بقاؤها مصلحة إستراتيجية لإسرائيل مثل النظام الأردني.[١٤] إلا أن التقديرات الأمنية للعام ٢٠١٥ شخّصت أن النظام الأردني ما زال يملك من عناصر القوة والاستقرار؛ ما يجعله قادراً على مواجهة تهديدات «داعش».[١٥]

لـم تستبعد النـخب الأمنـية والبحثية الإسرائيلية أن تشكل التنظيمات الجهادية تهديداً لأنظمة يمثل بقاؤها مصلحة إستراتيجية لإسرائيل.

ثامناً – أهم ما ينتظر أن يميز خريطة العام القادم في المشهد الإقليمي، هو التغيرات المنتظرة المتعلقة بتنظيم «الدولة الإسلامية»، حيث تتوقع المصادر العسكرية أن الضربات الجوية ضد تنظيم «الدولة الإسلامية–داعش» سوف تصبح أكثر كثافة خلال العام ٢٠١٦.

خلال العام ٢٠١٥ نفذت كل من الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا ضربات ضد التنظيم، وقـد تنضم تركيا قريباً إلى القائمة وفق التوقعات. هذه العمليات سـوف تفكك كثيراً من القدرات التقليدية لتنظيم «الدولة الإسلامية» وتقلل من سيطرتها الإقليمية، لكنها لن تكون كفيلـة بإنهائها أو منـع امتداد تأثيراتها إلى الغرب. وفي الوقـت الذي يتقلص فيه نفوذ التنظيم في منطقة الشـرق الأوسط، فإنه سوف يشجع المزيد من الهجمات ضد الأهداف السهلة خارج المنطقة.[١٦]

تاسعاً-القضية الفلسطينية لم تعد محورية تستحق الاهتمام الإسرائيلي، لأن هناك تطورات محورية تشهدها المنطقة دفعتها إلى الهامش، وبالتالي لم تعد تشغل بال القيادات ولا الشعوب في العالم العربي، مع توجه إسرائيلي لإنهاء القضية، وإخراجها من الأجندتين الإقليمية والدولية. وما زالت القضية الإسرائيلية الفلسطينية «قابلة للإدارة» فقط، وليست «قابلة للحل»، وفق التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية.

وعلى الصعيد الفلسـطيني الداخلي، خلافاً للانطباعات والتقديرات التي سادت العام

الماضي، فإن التقديرات الاستخباراتية الإسرائيلية تشير إلى أنه على الرغم من واقع الحال القائم في الضفة الغربية المحتلة وما تسميه إسرائيل «انتفاضة الأفراد»، فما زالت هناك سيطرة أمنية ثابتة تجعل من سيناريوهات اندلاع انتفاضة شعبية ثالثة بعيدة، بفعل قوة الردع الإسرائيلية العسكرية وعدم رغبة السلطة الفلسطينية في قيام انتفاضة. في المقابل، فإن الخطر أو التحدي الرئيس هو بالذات على الصعيد الدولي، في سياق الحملة التي يقودها الفلسطينيون «لنزع الشرعية الدولية عن إسرائيل» التي ترتبط بشكل خاص بحملة الـBDS.

التحدي الرئيس إسرائيليا هو بالذات على الصعيد الدولي، في سياق الحملة التي يقودها الفلسطينيون «لنزع الشرعية الدولية عن إسرائيل».

عاشراً-ترفع التقديرات من وتيرة الترهيب التي باتت منهجاً إسرائيلياً للقيادتين العسكرية والسياسية، فيدعي معدوه أن حزب الله يواصل التسلح، وأنه بات يمتلك صواريخ «يانخوت» الباليستية التي تحمل رأساً متفجراً ضخماً. كذلك، يشير التقدير الإستراتيجي الإسرائيلي للعام ٢٠١٦ إلى أن اندلاع الحرب في العام الجاري ما زال منخفضاً، لكن «حادثاً خطيراً» على الحدود قد يؤدي إلى تصعيد أمني ومواجهة واسعة، الأمر الذي يدفع التقدير إلى إعطاء «أرجحية متوسطة» للحرب، بسبب الحساسية القائمة على طول الحدود، ولا سيما في الشمال، وتدحرج حادث ما إلى مواجهة أوسع،[١٧] مع العدد الوافر من الصواريخ التي تمتلكها الجهات الفاعلة غير الحكومية إلى مفهوم الحرب تحت الأرض، فإن الخطة الخمسية تهدف إلى إعداد أفضل لجيش الدفاع الإسرائيلي للرد الفوري على هذه المجموعة الكاملة من التهديدات سريعة التغير.

٢. الموقف الإسرائيلي من الاتفاق النووي مع إيران وانعكاساته الإقليمية

يقول بعض خبراء العلوم السياسية: لا صراعات دائمة ولا صداقات دائمة في العلاقات الدولية، هناك مصالح دائمة فقط، وربما يكون الاتفاق النووي بين إيران ودول الغرب أفضل مثال على هذه القاعدة، فالمصالح الاقتصادية والسياسية دفعت القوى العظمى إلى القبول بـ «إيران نووية» مع كل ما قد يثيره ذلك من مخاوف لدى إسرائيل والدول الإقليمية. وفي المقابل، رضيت إيران بالأقل من مطامحها النووية في سبيل مصالح تخرجها من ظلمات حصار اقتصادي وسياسي خانق إلى فضاء دور إقليمي أكبر.

لا صراعات دائمة ولا صداقات دائمة في العلاقات الدولية، هناك مصالح دائمة فقط، وربما يكون الاتفاق النووي بين إيران ودول الغرب أفضل مثال على هذه القاعدة.

عامان من التفاوض بين إيران ودول الـ ٥+١ أثمرا اتفاقاً، وإيران باتت بالتقدير الإسرائيلي تملك القدرة على أن تكون قوة إقليمية نووية باعتراف مذيل بتوقيع الخمسة الكبار والاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من أن الاتفاق النووي الجديد لم يكفل لإيران اجتياز الكثير من الأزمات المالية إلا بشكل محدود، فإنه مؤشر جيد على إمكانية انتعاش الاقتصاد الإيراني مستقبلاً. ففي أعقاب الإعلان عن الاتفاق ارتفعت العملة الإيرانية أكثر من ثلاثة

بالمائــة مقابل الــدولار الأميركي، كما أفرجت الولايات المتحــدة الأميركية فور الإعلان عن الاتفــاق عن ٨ مليارات دولار من الأرصدة الإيرانية المجمدة من جانبها، وبدأت تتدفق إلى البلاد عشــرات الشــركات الأجنبية من أجل الاســتثمار في القطاع النفطي الذي يحتاج لاستثمارات بمليارات الدولارات من أجل إعادة إنعاشه وعديد من القطاعات الأخرى.

ولعل قلق إسرائيل الأساس مكمنه إدراكها أن هناك اتجاهاً عاماً في إيران نحو التغيير والاعتدال، واتجاهاً في دوائر صنع القرار إلى الانفتاح وتجربة بديل لسياســة المواجهة، الأمــر الذي مكــن إيران من التوصل إلى اتفاق نووي مع دول الغرب، وســاهم في تعزيز إمكانية الانفراج في علاقاتها الدولية وانعكاسها على مكانتها الإستراتيجية في المنطقة.[١٨]

- **٢.١ الموقف الرسمي الإسرائيلي**

تلقت إســرائيل الاتفاق النووي الإيراني وسط أجواء ســلبية للغاية. فقد اعتبر رئيس الوزراء الإســرائيلي بنيامين نتنياهو أن الاتفاق «خطأ فادح بأبعاد تاريخية»، متمســكاً بموقفة بأن الاتفاق يشــكّل تهديداً «وجوديّاً» لإســرائيل،[١٩] واعتبر وزير الدفاع، موشــيه يعلون، أن الاتفاق النووي المقترح خطر على إسرائيل وأن عدم التوصل إلى اتفاق هو خيار أفضل من التوصل إلى اتفاق سيئ.[٢٠] بينما رفضه مجلس الوزراء الإسرائيلي بالإجماع، وانتقدته شــخصيات بارزة في المعارضة. وفي هذا الســياق، أشارت استطلاعات الرأي التي أعقبت التوقيع على الاتفاق إلى أن أكثر من ٧٠ في المائة من الإسرائيليين يعتقدون أن الصفقة خطرة وأنها لن تمنع إيران من الحصول على سلاح نووي.[٢١]

اعتبر وزير الدفاع، موشيه يعلون، أن الاتفاق النووي المقترح خطر على إسرائيل وأن عدم التوصل إلى اتفاق هو خيار أفضل من التوصل إلى اتفاق سيئ.

ما زالت إســرائيل تعتبر أن إيران ومحورها «المتطرف» يشــكلان أخطر تهديد لأمنها القومي، وهو تقييم يســتند مباشرة إلى طموحات إيران النووية والإقليمية. كما ولا يعتقد الإســرائيليون أن الاتفاق النووي يدل على تحول جذري في التوجه الإســتراتيجي لإيران ويشككون في عزم الإدارة الأميركية على كبح طموحات النظام الإيراني.[٢٢]

وترى إســرائيل أنالاتفاق يســمح لطهران بالحفاظ على بنيتها التحتية النووية وتعزيز قدراتها التقنية النووية بمساعدة دولية. وفي الوقت نفسه، ستتم دعوة إيران من جديد إلى المجتمع الدولي، وســيتم تعزيزها سياسياً ومالياً، ليتم إضفاء الشرعية عليها في النهاية كدولة على حافة العتبة النووية تتمتع برخصة للتقليص من فترة تجاوز هذه العتبة لتقترب من الصفر وذلك بعد خمسة عشر عاماً من الآن، وسط عمليات تفتيش مخففة.

سيُســمح لإيران بالقيــام بعمليات البحث والإنتــاج المتعلقة بأجهــزة الطرد المركزي المتقدمة، والاســتحواذ على الســلع والخدمــات ذات الصلة بالأســلحة النووية، وتطوير صواريخ باليســتية قادرة على حمل أســلحة نووية. وفي الوقت نفســه، سيستبعد نظام

المراقبة والتحقــق عمليات التفتيش المفاجئة للمواقع غير المعلنة. إذ يجب أن تُعطى إيران إشعاراً قبل ما لا يقل عن أربع وعشرين يوماً، ويجب على «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» إبلاغها مسبقاً عن الغرض من تفتيش مثل هذه المواقع، مما يُعطي طهران ذريعة للمماطلة والوقت لتقوم ربما بالتستر على معظم الأنشطة النووية، ولا سيما تلك التي لا تشمل المواد الانشطارية أو تجري في المنشآت الصغيرة.

وفي ســياق متصل، طالبت بعض مراكز التقدير الإســتراتيجي الإسرائيلي قبيل توقيع الاتفاق، بإدخال تعديلات عليه بشــكل يقلّص من مســتويات القلق في إسرائيل، ولا سيما تفكيك القدرات الصاروخية الإيرانية، لتخفيض قدرة طهران على استخدام النووي في حال تمكّنت من إنتاجه مستقبلاً. باعتبار أن برنامج الصواريخ الإيراني يشمل صواريخ باليستية إيرانية بإمكانها حمل رؤوس نووية، ما يزيد من قدرة طهران على استخدام هذا السلاح.

لا بد أن نشــير هنا إلى أنه مع أن معظم المراقبين والمحللين في إسرائيل، إضافة إلى مسؤولين سابقين، مثل رئيس الحكومة الأسبق، إيهود باراك، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» السابق، عاموس يادلين والجنرال جيورا أيلاند، يقرون بأن الاتفاق يضع إســرائيل أمام تحديات أمنية كبيرة، أهمها تحوّل إيران إلى قوة عظمى إقليمية باعتراف أممي، بل وتحولّها إلى «جزء من الحل» بعد أن كانت جزءاً من المشكلة»، مقابل استخفاف وتهميش لإسرائيل ودورها، إلا أن أياً منهم لا يعتبر أن الاتفاق يشكل خطراً وجودياً على إســرائيل وأمنهــا، بل يعتبرون أن وجود الاتفاق على علاتــه خير من عدمه وينطوي على جوانب إيجابية.باعتبار أن الاتفاق يُبعد من قدرة إيران على إنتاج سلاح نووي على مدى الســنوات العشر إلى الخمس عشــرة القادمة، ويحد من قدراتها النووية، ويضع التدابير لتقييد البرنامج النووي ومراقبته بطريقة شــاملة ومعمّقة. هذا الموقف ينســجم مع تقرير اللجنة الإسرائيلية للطاقة الذرية الذي ينوه بأن «الاتفاق النووي بين الدول الكبرى وإيران سيمنع إيران من امتلاك سلاح نووي في المستقبل، وإذا ما فكّر الإيرانيون بعدم الالتزام باتفاق فسيكون من الممكن كشف ذلك بسهولة».

تعتبر الولايات المتحدة إيران عاملاً يساهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي يمكن الاعتماد عليه بل والتعاون معه في الحرب ضد «الإسلام المتطرف» عموماً، و«داعش» خصوصاً.

الاتفاق النووي وتداعياته على العلاقات الأميركية-الإسرائيلية

إن السعي الأميركي للتوصل إلى اتفاق مع إيران عكس خياراً إستراتيجياً لدى الولايات المتحدة، وإدارة أوباما تحديداً، يجد في إيران جزءاً من الحل في الشرق الأوسط. ويعني هذا، أن الولايات المتحدة تعتبر إيران عاملاً يساهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي يمكن الاعتماد عليه بل والتعاون معه في الحرب ضد «الإسلام المتطرف» عموماً، و«داعش» خصوصاً.[٢٣]

وفي حين يتفق معظم الإســرائيليين حول مخاطر الصفقة، فإنها تثير نقاشــاً سياسياً

حــول أفضل الســبل لمعالجة هذه المخاطــر، وخاصة على الســاحة الأميركية. إذ يعتقد البعض أن الاتفاق أصبح أمراً واقعاً ومحاربته بشــكل مباشر ستنتزع ثمناً سياسياً من إسرائيل في علاقاتها الحساســة مع الولايات المتحدة. فمن وجهة نظرهم، على إسرائيل أن تشــرع، عوضــاً عن ذلك، في الدخول في حوار هادئ مــع إدارة أوباما لتأمين وجود ضمانــات وتفاهمــات. وعلى العكس من ذلــك، يعتقد صانعو القــرار وبقوة أن المخاوف الإسرائيلية لا تؤخذ على محمل الجد بما فيه الكفاية– ونظراً إلى المخاطر الكبيرة، فإنهم يرون أنه لا بد من أن يعلو صوت حاسم لا لبس فيه في النقاش العام الحالي، والذي قد يؤدي في النهاية إلى مناقشة جادة للمخاطر.[٢٤]

وإذا ما تم تطبيق الاتفاق النووي فســيتم اختباره على مر الســنين، ولكن الأمر سيّان بالنسبة إلى العلاقات الأميركية الإسرائيلية. ففي الوقت الراهن تتسم العلاقة بين الطرفين بصدام وجهات النظر حول كيفية رؤية الاتفاق، ولكن بمجرد انقشــاع الغبار سيترتب على الحليفين مناقشــة مخاوف إســرائيل الإستراتيجية بشــكل جدي. وعلى وجه الخصوص، ينبغي على البلدين أن يســعيا إلى الوصول إلى أرضية مشتركة لمعالجة نقاط الضعف في الاتفاق، وتجديد الردع وتحسينه ضد سياسات إيران الإقليمية المزعزعة للاستقرار، وتوفير ضمانات حول ما سيحدث حال انتهاء مدة الاتفاق، وتعزيز هوامش إسرائيل الأمنية.

وضعت إسرائيل حزمة الطلبات الأمنية من الولايات المتحدة، لمواجهة تهديدات ما بعد الاتفاق النووي الإيراني.

في خطوة مفاجئة، تؤكد الخلافات بين رؤيا المســتوى السياسي الإسرائيلي وبين رؤيا المستوى العسكري فيها، أعلن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق، الجنرال احتياط بنــي غانتس، أن للاتفاق النووي مــع إيران «أوجهاً إيجابية»، وذلــك على الرغم من أنه كان بالإمكان، حســب رأيه، الوصول إلى اتفاق أفضل، بحســب تعبيره. «هناك مصالح إستراتيجية مشتركة لإسرائيل والولايات المتحدة، بل ومتطابقة في كل ما يتعلق بإيران»، معتبراً أنه مع بدء سريان تطبيق الاتفاق، يجب تركيز الجهود الاستخباراتية والتركيز على زيادة المعلومات والمعرفــة بالمواقع المختلفة في إيران، عبر خفض وتقليل احتمالات وجود مواقع ومنشآت تتم فيها نشاطات غير معروفة للمجتمع الدولي.

في المرحلة الراهنة،بعد توقيع الاتفاق، طالبت إســرائيل بــأن تتم صياغة نقاط التفاهمات ومجالات التعاون العســكري والإســتراتيجي بين إســرائيل والولايات المتحدة، هذه المرة، في اتفاقية ثنائية رســمية وملزمة وليس مجرد تفاهمات غير رســمية أو عبر تبادل رســائل بين الطرفين.[٢٥]

وضعت إســرائيل حزمة الطلبات الأمنية من الولايات المتحدة، لمواجهة تهديدات ما بعد الاتفاق النووي الإيراني، وهذه المساعدات المطلوبة، نوعاً وحجماً، تسعى إلى تأمين النوعية والتفوق العســكري الإســرائيلي للسنوات المقبلة. أعربت إســرائيل عن خشيتها من توجه

الإدارة لتغليب الأسلحة الدفاعية على الهجومية.لهذا، فإن سمة سلة الطلبات الإسرائيلية تعبير عن رغبتها بأسلحة هجومية، قادرة على أن تطاول إيران وتنفيذ مهمات حساسة خارج إسرائيل. وأعربت إسرائيل عن رغبتها بأن تشتمل «حزمة التعويض» في أعقاب الاتفاق النووي الإيراني، على سرب جديد من طائرات من نوع «أف ١٥» وطائرات نقل حديثة إضافة إلى سربي طائرات «F-3»، وطائرات مروحية وطائرات من نوع «في ٢٢» القادرة على الهبوط عامودياً. كذلك طلبت إسرائيل أيضاً تزويدها بصواريخ دقيقة ومساعدات مالية على نطاق واسع، لإكمال العمل على منظومة «حيتس ٣» للاعتراض الصاروخي.[٢٦]

إن التأثير الملموس للاتفاق النووي هو المساهمة الأميركية المعلنة في البرنامج النووي الإسرائيلي. بعد سنوات من المراوحة الأميركية بشأن البرنامج النووي الإسرائيلي، وافقت الولايات المتحدة على التعاون العلني مع إسرائيل في «المجال النووي المدني»، في ما يبدو أنه جزء من المراضاة المنوي التعامل بها مع تل أبيب في أعقاب الاتفاق النووي الدولي مع إيران، علماً أن إسرائيل لم توقع معاهدة حظر نشر السلاح النووي بعد.

باعتقادنا، أن الاستخبارات الإسرائيلية ستستغل فرصة انفتاح واشنطن على طهران بعد الاتفاق، التي ستمنح قوة الولايات المتحدة «الناعمة» الفرصة لتحقيق اختراقات في قلب إيران، وستكون نتائجها أهم وأخطر بكثير من تلك التي يمكن أن تسفر عنها عمليات عسكرية أو مقاطعة اقتصادية. وتعول المصادر الإسرائيلية على أن هناك مؤشرات تدلّ على استعداد الشارع الإيراني للاختراق الأميركي، منوّهة بأن نتائج تحقيق أميركي أظهرت أن الإيرانيين يفضّلون المنتجات الأميركية.

يعتبر الاتفاق بالنسبة لإسرائيل «زلزال جيو سياسي» كما سمّاه توماس فريدمان في مقال له في «نيويورك تايمز».

٢.٢ الرؤيا والأبعاد الإستراتيجية للاتفاق النووي- إسرائيل أمام تحديات غير نووية

أولاً – يعتبر الاتفاق بالنسبة لإسرائيل «زلزال جيو سياسي» كما سمّاه توماس فريدمان في مقال له في «نيويورك تايمز»، الذي رأى أن تأثيرات اتفاق أميركي – دولي – إيراني على المنطقة يشكل انقلاباً في الواقع الجيو إستراتيجي من آسيا الوسطى حتى البحر المتوسط، مروراً بدول الخليج. إذ أصبح من الصعب على أي قوة في المنطقة ومن ضمنها إسرائيل تجاهل إيران النووية، أو الاستمرار في الاستناد إلى عدائها مع الولايات المتحدة لمواجهتها على مختلف الجبهات الإقليمية من أفغانستان إلى العراق إلى سورية إلى لبنان إلى أمن الطاقة ومساراتها وحتى إلى منظومة الأمن الإقليمي للشرق الأوسط. وأصبح صعباً على إسرائيل ادّعاء خطر البرنامج النووي الإيراني لمهاجمتها عسكرياً، من دون أن يصبح ذلك عدواناً على برنامج مدني مشروع دولياً.[٢٧]

تعززت أهمية الموقع الجيو إستراتيجي لإيران وأهميته في التوازنات الجيو إستراتيجية بعد انتقال مركز الثقل الاقتصادي والسياسي من الغرب إلى الشرق، إضافة إلى غنى إيران بالطاقة وخاصة بالغاز الذي تحتل فيه الموقع الثاني بعد روسيا كأكبر احتياط غازي في العالم. ولا بد من الإشارة إلى تخوف إسرائيل والغرب من أن التحالف الموضوعي الذي يضم إيران وروسيا، والموقع الجيو سياسي والإستراتيجي الذي ينظم علاقاتهم، يعني بدوره أن إيران باتت ليس فقط قوة ضرورية في عملية التوازن الدولي مع الحلف الغربي، بل في موقع القلب في التحولات التي يشهدها العالم على صعيد التوزع الجديد لموازين القوى في الشرق الأوسط ووسط آسيا على أكثر من صعيد، وأيضاً في أي توازن دولي مستقبلي.[٢٨]

إيران باتت ليس فقط قوة ضرورية في عملية التوازن الدولي مع الحلف الغربي، بل في موقع القلب في التحولات التي يشهدها العالم على صعيد التوزع الجديد لموازين القوى في الشرق الأوسط ووسط آسيا على أكثر من صعيد.

ثانياً– عزز الاتفاق من موقع إيران والقوى الحليفة لها في مواجهة القوى التي تراها إسرائيل «قوى الاعتدال السني» [٢٩] وكتب في هذا السياق المحلل الإسرائيلي يوسي كوبرواسر «أن الاتفاق النووي سيسمح لإيران بأن تعمق وجودها وموقعها الجيو إستراتيجي في المنطقة من خلال تعزيز علاقتها مع الحركات والميلشيات الشيعية التي تحارب «القوى السنية المعتدلة» وتهدد مصالح حلفاء أميركا وإسرائيل مثل قوات الحشد الشعبي في العراق وجماعة أنصار الله اليمنية».[٣٠]

ثالثاً– تعتقد إسرائيل بعجز الولايات المتحدة ودول حلف شمال الأطلسي عن حل ملفات المنطقة المعقدة منفردة أو عبر الحلول العسكرية (كما حصل في ليبيا)، وترى وجود تحول إستراتيجي في الموقف الأميركي نحو معالجة الأزمات الدولية دبلوماسياً سواء بسبب عدم قدرتها أو عدم رغبتها في تصريف قدراتها العسكرية في حروب جديدة حيث يندرج معالجة الملف الإيراني تحت هذا التغير.

رابعاً– ترى بعض القراءات الإسرائيلية أن نجاح إيران في مقاومة كل أشكال الضغوط، سيدفع دولاً كثيرة في العالم إلى البحث عن طرق للتفلّت من الهيمنة الأميركية والغربية، وأن دولاً كبرى، كروسيا والصين وغيرهما، ستستفيد من الواقع الجديد، في سياق تعزيز ثنائية القيادة في العالم. وكل شراكة لأميركا في قيادة العالم تعني حكماً خسارة لمحورٍ، إسرائيل حاضرة بقوة فيه.

يوجد تحول إستراتيجي في الموقف الأميركي نحو معالجة الأزمات الدولية دبلوماسياً سواء بسبب عدم قدرتها أو عدم رغبتها في تصريف قدراتها العسكرية في حروب جديدة.

خامساً– تأخذ إسرائيل على محمل الجد أيضاً النتيجة المحتملة وغير المقصودة لتعاقب الانتشار النووي في الشرق الأوسط. فقد يسعى أي طرف من الأطراف الإقليمية الذي يشعر بأنه مهدد من إيران ولا يثق بما فيه الكفاية بالضمانات الأميركية – مثل المملكة العربية السعودية[٣١] وتركيا ومصر – إلى الوصول إلى المكانة نفسها التي مُنحت لطهران.[٣٢]

سادســاً – بصرف النظر عن إمكانية الانتشار النووي، ستسعى الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيســة – التي تشــعر بأنها مهددة من إيران – إلى امتلاك أدوات ردع تقليدية لمواجهتها، الأمر الذي سيؤدي إلى قيام سباق تسلح متسارع، سيجر إسرائيل إليه لا محالة. ومن جهتها، من المرجح أن تغذي روسيا هذا السباق من الجانب الإيراني، والولايات المتحدة من الجانب الآخر من خلال «تعويض» حلفائها التقليديين.[٣٣]

على الرغم من أن إسرائيل تتقاطع مع موقف بعض الدول العربية كالسعودية من الاتفاق فإنها تعلن معارضتها لنية الإدارة الأميركية تزويدها بمنظومات أســلحة، لتحسين قدرتها على حماية أمنها الوطني. وقد برر وزير الأمن الإسرائيلي موشيه يعلون، معارضته منح الســعودية سلاحاً نوعياً بالقول، إن هذا السلاح يمكن أن يســتخدم ضد إسرائيل في المستقبل كما يتم التعامل مع تحوط السعودية المادي لمواجهة تبعات الاتفاق الإيراني، باعتباره تهديداً إستراتيجياً.[٣٤]

سابعاً – انعكاسات الاتفاق النووي الإيراني على مسار العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية بأنه لن يؤدي إلى تنشــيط مســار التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي، كما أنه لن يقود إلى ضغط أميركي على الحكومة الإسرائيلية نظراً لجملة من الأسباب، ويأتي في مقدمتها أن الإدارة الأميركية ســتركز على فرصــة إنجاح الاتفاق مع إيران وليس اســتمرار التفاوض بين الجانبين الفلســطيني والإسرائيلي في ظل تمسك الحكومة الإســرائيلية بمواقفها، بالإضافة إلى سبب يتعلق برفض وزراء الحكومة المصغرة في مجلس الوزراء الإسرائيلي الطرح الأميركي بربط مسارات التفاوض مع إيران بالتســوية الفلســطينية والتطورات السورية في إطار واحد على اعتبار أن مصلحة إســرائيل ليست في قبول تســوية نهائية على حساب أمن إسرائيل، وعدم رغبة الجانب الإســرائيلي فــي الدخول في مفاوضات راهنة مع الســلطة الفلســطينية تخدم التوجهات الأميركية، وتلبي متطلبات إدارة أوباما مثلما أشار الأخيــر في خطابه بالجمعية العامــة للأمم المتحدة بأن على رأس أولويات الإدارة الملف الإيراني وملف التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية.[٣٥]

هناك قناعة إســرائيلية بأن الولايات المتحدة لن تحاول نسخ تجربة الاتفاق النووي مع إيران وإسقاطه على الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني لجهة فرض ضغوط على إسرائيل وإعادة النظر في دعمها تلقائياً في الحلبة الدولية ودفعها نحو عزلة وحصار إســتراتيجي دولي، إذا ما حظيت مبادرة أميركية لاتفاق إسرائيلي ـ فلسطيني بدعم جماهيري ودولي واسعين.

٢.٣ السيناريوهات الإسرائيلية لمواجهة «النووي» الإيراني

وفقاً للسيناريو الأول الأكثر تفاؤلاً، فإن إيران ستحرص على تطبيق الاتفاق الدولي بحذافيره، وسيزدهر اقتصادها وتستعيد شبكة علاقاتها الدولية لتصبح، كسويسرا، دولة مسالمة. أما السيناريو الثاني، وفقاً لتصريحات الجنرال عاموس يدلين، فيرى أن إيران ستسير على خطى كوريا الشمالية. وبحسب هذا السيناريو، فإن إيران ستلتزم ببنود الاتفاق الدولي، حتى تحين فرصة دولية مؤاتية لخرقه والتنصّل منه. أما السيناريو الثالث، فيقضي بالالتزام بالاتفاق واستغلال ثغراته كافة. أما السيناريو الرابع والمتشائم، الذي يتحدث فيه عن امتناع إيران عن تطوير قنبلة نووية لحين إنهاء العقوبات واستعادتها أموالها وأرصدتها المجمّدة، ثم تعمد إلى خرق الاتفاق. ويجب أن تكون هذه السيناريوهات، أساساً لخطة العمل الإسرائيلية، بالتنسيق والتعاون مع الولايات المتحدة.

٢.٤ التلويح بالخيار العسكري كفرضية للردع

يواصل رئيس الحكومة الإسرائيلية، نتنياهو خطه الدعائي المناهض للاتفاق النووي الإيراني، وسط تأجيج وتضخيم قدراته على إفشال الاتفاق في سعيه لمواجهة الحرب الداخلية في إسرائيل واتهامه بالمسؤولية عن الفشل في تحقيق هدفه المعلن، منذ سنوات، بمنع إيران من حيازة القدرة النووية.

وعلى الرغم من أنّ إسرائيل حاولت في الأعوام الأخيرة، وحتى قبل عدة أشهر، التلويح بالخيار العسكري،عبر التلميح إلى تطوير ترسانتها العسكرية بأدوات جديدة، أهمها مثلاً، سلسلة غواصات من طراز دولفين تسلمتها من ألمانيا، أعلنت إسرائيل أنها قادرة على البقاء في العمق الإستراتيجي لأعدائها (في إشارة واضحة إلى الخليج العربي) وإطلاق صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية وموجّهة. فإن ذلك كله ليس كافياً حالياً، للقيام بضربة قادرة على إصابة ثمانية أهداف رئيسة حددتها الصحف الإسرائيلية، باعتبارها ذات أولوية، والتي يشكل ضربها انتكاسة للمشروع الذري الإيراني، وأهمها المنشآت في أراك، وبوردو وقم ونتانز.

في المقابل، فإن نجاح إيران في بناء ترسانتها العسكرية وتطوير أنظمتها الصاروخية وقواها البحرية والجوية التي بات يحسب لها ألف حساب، والتقدم العلمي تحت الحصار والتهديد. ونجاحها أيضاً في امتلاك التكنولوجيا النووية، أمر بات من المستحيل عكسه، ونجاحها كذلك في إدارة معركتها النووية بالاستناد إلى قاعدة شعبية صلبة وقيادية لها مصداقية ثابتة من الشعب الإيراني.

في الواقع، خيارات إسرائيل المتاحة عملياً، أساساً هي إعلامية وافتراضية تهدف

إلى بناء ردع إسـرائيلي أكثر من بناء خيار عسـكري عملي سـاري المفعول. لكن ذلك لا يلغي في الوقت عينه – على أهميته – النشاط الإسرائيلي، وتحديداً في مجال «السايبر» والتجسس وجمع المعلومات.

فالاتفاق النووي أدى إلى استبعاد توجيه ضربة عسكرية لإيران، ويترك عملياً إسرائيل وحيدة في مواجهة إيران، لأنه لا الأوروبيون ولا الأميركيون، ولا أحد في المنظومة العالمية، سـيكون مسـتعداً للعودة إلى الوراء، لا سـيما أن الاتفاق حوّل إيران إلى عامل إقليمي شرعي وجزء من الحل في المنطقة، مع تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، على العكس تماماً من مكانة إسرائيل بعد الاتفاق.

باعتقادنا، فقدت إسرائيل بعد الاتفاق النووي، أي شرعية دولية لتوجيه ضربة عسكرية إلى إيران، وبالتالي فإن ما تبقّى لإسرائيل هو العمل ضد ذراعي إيران في المنطقة وهما النظام السوري وحزب الله.

فقدت إسرائيل بعد الاتفاق النووي، أي شرعية دولية لتوجيه ضربة عسكرية إلى إيران، وبالتالي فإن ما تبقّى لإسرائيل هو العمل ضد ذراعي إيران في المنطقة وهما النظام السوري وحزب الله.

٣. إسرائيل و «الهبة الفلسطينية»

تسمي إسرائيل بشكل عام العمليات التي تنفذ على يد فلسطينيين دون أن يكون لها بعد تنظيمي «انتفاضة الأفراد» وتقصد بها بشـكل خـاص عمليات الطعن والدهس وغيرها من العمليات التي يقوم بها أفراد غير منظمين ضد أهداف إسرائيلية، وقد تزايدت هذه العمليات مع الهبة الفلسطينية التي انطلقت في تشرين الأول،[٣٦] ثم تحولت لتصبح شكلها الأبرز.

٣.١ إسقاط الوهم الإسرائيلي بالأمان

لم يعد في وسـع صانع القرار السياسـي والأمني في إسـرائيل تجاهل حقيقة وجود موقف شـعبي فلسطيني فعال، على الرغم من كل أسـباب الإحباط الموزعة على مساحة العالم العربي، وهو موقف يملك هامشـاً واسـعاً من الاستقلال، الأمر الذي ينطوي على إمكان حصول مفاجآت على خط المواجهة. ومما يرفع درجة خطورة الوضع في إسرائيل، أن القيادة السياسـية والأمنية باتت تدرك أن «هيبة الأجهزة الأمنية» الإسرائيلية لم تردع الفلسطينيين، وهو ما يفرض عليها أن تأخذ ذلك بالحسبان في كل خطواتها.

تدرج التقارير الإسـرائيلية الحملة الدبلوماسـية والتحرك الدولي للسلطة الفلسطينية ضمن الأسـباب والعوامل المشـجعة لحالة الغليان، على الرغم من الاعتقاد الإسـرائيلي بأن الغضب الفلسـطيني لا يوجه فقط ضد إسـرائيل بل ضد السـلطة، وترى القراءات الإسرائيلية أن حملة المقاطعة الرسـمية للمنتجات الإسرائيلية ودعوة القيادة الفلسطينية إلى الانتفاضة الشعبية السلمية أسهمت في اندلاع الهبة.

ما زالت إسرائيل تتبنى نظرية أن ما لا يحل بالقوة سيحل فقط بمزيد من القوة. وتفصل فعلياً بين الاحتلال وبين الهبة.

٣.٢ خيارات إسرائيل في مواجهة العمليات الفردية

ما زالت إسرائيل تتبنى نظرية أن ما لا يحل بالقوة سيحل فقط بمزيد من القوة وتفصل فعلياً بين الاحتلال وبين الهبة ، وذلك على الرغم من وجود تقديرات أمنية تحذّر من أن إجراءات قاسية أكثر ستؤدي إلى توتر أكبر. وتظهر القرارات القمعية التي اتخذها المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر حقيقة أن حكومة بنيامين نتنياهو لا ترى في التطورات التي شهدتها القدس والضفة المحتلتان، سوى «أعمال إرهابية» ينبغي ردعها ومنع تكرارها. وهذه القرارات هي فعلاً امتداد للسياسات التقليدية، وترجمة للذهنية التي تنطلق منها الحكومات الإسرائيلية إزاء الفلسطينيين. وقد اتخذت القيادة السياسية والأمنية قرارات تلخص رؤيتها إلى المستجد الأمني والشعبي في الضفة والقدس، عبر «تسريع عمليات هدم منازل» الشباب الذين نفذوا العمليات، و«توسيع نطاق الاعتقالات الإدارية، وتعزيز قوات الأمن في الضفة والقدس»، وإبعاد من سموهم «المحرضين عن البلدة القديمة»، ولا سيما الحرم القدسي.

٣.٣ إسرائيل في مواجهة الهبة الفلسطينية: سياسة التكيّف

سياسة التكيف، كخيار إسرائيلي أوّلي، تبلورت تدريجياً، بعد سقوط الرّهان على خمود الهبة ذاتياً، أو نجاح قمعها في المدى المنظور. وساد الرهان على أن تكون العمليات ليست سوى حدثٍ عابر أو ردة فعل انفعالية، لا تلبث أن تخمد لاحقاً. لكن استمرارها وحفاظها على قدر من الزخم الكمّي، كان كافياً لإثارة أجواء الرعب في الرأي العام الإسرائيلي، وفرض على القيادة الإسرائيلية تحديات أمنية وسياسية. لذلك، عملت حكومة نتنياهو على خطوط عدّة، متوازية، ومتكاملة. تتضمن إجراءات وقائية، وأخرى قمعية وردعية أو خطاباً سياسياً مدروساً وموجّهاً، للجمهور اليهودي الإسرائيلي، وآخر للجمهور الفلسطيني.[٣٧]

مع ذلك، لا يعني خيار التكيّف، البقاء في موقع ردة الفعل، بل يأتي كجزء من إستراتيجية أشمل تحوي إجراءات قمعية مختلفة، تردع الشارع الفلسطيني، أو تدفّعه أثمان تبنيه واعتماده خيار الانتفاضة، دون أن تصل الإجراءات إلى انفجار فلسطيني واسع.

في غضون ذلك، يأتي رفض القيادة الإسرائيلية تقديم ما تسمّيه تنازلات سياسية لمصلحة الطرف الفلسطيني، كجزء من سياسة الردع بالمنع، وإشعار الشارع الفلسطيني بأن مواصلة الضغوط على الجانب الإسرائيلي، لن تؤدي إلى أي تراجع في مواقف الأخير، ولن تغير من سياسة الاستيطان.[٣٨]

أما القيادة الإسرائيلية، فتريد أن تثبت خيار التكيف مع الواقع الأمني باعتباره البديل الممكن بين الخيارات الأخرى، بالتوازي مع التأكيد أن الأجهزة الإسرائيلية تعمل على

إجراءات إضافية تهدف إلى محاولة تقليص الخسائر البشرية الإسرائيلية. في المقابل، فإن أي تراجع في زخم الانتفاضة سيشكل انتصاراً مدوياً للطرف الإسرائيلي، ويؤكد رهانه على إمكانية الجمع بين الاحتلال والاستقرار الأمني.

٣.٤ عجز إسرائيل عن مواجهة الأفراد يقودها إلى البحث عن «خلايا»

تكررت ادعاءات التقارير الاستخبارية الإسرائيلية عن الكشف عن خلايا فلسطينية عسكرية في الضفة المحتلة، الأمر الذي يعكس مدى القلق الأمني الإسرائيلي وخشيته من عودة العمليات المسلحة أو الاستشهادية إلى العمق الإسرائيلي والمستوطنات، بعد غياب استمر سنوات. حالة إعلامية ـ أمنية تأتي في ظل تصاعد العمليات الفردية، التي باتت تأخذ منحى أكثر تنظيماً وتطوراً عن ذي قبل، في الوقت الذي أخفقت فيه أجهزة الأمن الإسرائيلية في وقفها، أو الكشف عنها قبل حدوثها.

تشير تقديرات الجيش الإسرائيلي، إلى أن مستوى الردع ضد حركة حماس قائم ولم يتغير، بعد انتهاء عملية «الجرف الصامد» في صيف العام ٢٠١٤، وإلى أنّ الحركة، في الوقت عينه، ليست معنيةً الآن بخوض مواجهة ضدّ إسرائيل.

أقرّت الحكومة الإسرائيلية إجراءات وقوانين، في محاولة للتصدي لهذا التطور النوعي في عمل المقاومة الشعبية الفلسطينية، أبرزها السعي إلى تشريع قانون سحب حق الإقامة من سكان القدس الذين ينفذون عمليات ضد إسرائيل، وكذلك سحب إقامات أهاليهم، وحرمانهم من حقوقهم الاجتماعية، وتصديق رئيس الوزراء الإسرائيلي في نهاية كانون الأول ٢٠١٤ على خطة لتكثيف الوجود العسكري بشكلٍ دائمٍ في مدينة القدس المحتلة، والحفاظ على مستوى عالٍ من التأهب فيها. وتنصّ الخطة على تعزيز قوات الشرطة بـ ٤٠٠ عنصرٍ، وتحديث الوسائل التكنولوجية التي في حوزتها؛ إذ لم تعد الوسائل التقليدية القائمة على المعلومات الاستخباراتية وسيلة ناجعة في مواجهة هذه الأعمال التي يصعب التنبؤ بها، أو السيطرة عليها.

٣.٥ التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية

تتسع الهوة بين المستويين السياسي والعسكري في إسرائيل في كل ما يتعلق بسبل التعامل مع السلطة الفلسطينية في ظل الهبّة الشعبية القائمة في الأراضي المحتلة. ومعروف أن السلطة الفلسطينية، وفي ظل الانشغال العربي والدولي واشتداد الهجمة الإسرائيلية، تبحث عن سبل مواجهة غير عنيفة مع الحكومة الإسرائيلية. وتقريباً، ازداد ميل التحدي السياسي لدى القيادة الفلسطينية.

تعتمد إسرائيل الوظيفة الأمنية كمقياس لمدى كفاءة السلطة، وما يمكن أن تمنحه لها إسرائيل من تنازلات في المقابل. ولكن مع مضي الوقت والتعثر المستمر في المفاوضات، تبين أن سقف هذه «التنازلات» لا يقارب الحد الأدنى الذي يمكن لقيادة السلطة القبول

به، ما دفع السلطة للتفكير في جدوى استمرار التنسيق الأمني ، وخصوصاً في ضوء الرفض الشعبي والفصائلي لهذا التنسيق أصلاً.

وفق التقديرات الأمنية الإسرائيلية، على الرغم من إعلان السلطة عن وقف التنسيق الأمني، فلن تقدم فعلاً على وقف هذا التنسيق بصورة تامة، نتيجة اقتناعها بعدم قدرتها على تحمل الثمن الباهظ الذي قد تدفعه نتيجة لذلك، سواء على الصعيد الخارجي أو الداخلي. ولكن ذلك لا ينفي إمكانية خفض مستوى التنسيق الأمني تدريجياً، أو تراكم عوامل ضغط تتسبب بوقفه بغير إرادة السلطة أو إسرائيل.[٣٩]

٣.٦ مستوى الردع ضد حركة حماس قائم ولم يتغير

تشير تقديرات الجيش الإسرائيلي، إلى أن مستوى الردع ضد حركة حماس قائم ولم يتغير، بعد انتهاء عملية «الجرف الصامد» في صيف العام ٢٠١٤، وإلى أنّ حركة المُقاومة الإسلاميّة، في الوقت عينه، ليست معنيةً الآن بخوض مواجهة ضدّ إسرائيل، الأمر الذي يدفعها إلى الامتناع عن التصعيد ضد إسرائيل، على الرغم من أنها مستمرة في بناء قوتها العسكرية من خلال تطوير الصواريخ وحفر الأنفاق.[٤٠]

خلاصة الفصل، أن الجيش الإسرائيلي يفتقر في واقع الحال إلى الأدوات المناسبة للقضاء على الانتفاضات الفردية، وعدم جدوى القرارات الردعية بفرض مزيد من الحصار وزيادة الضغط الميداني والقمعي.

تشير التقارير العسكرية الإسرائيلية إلى أن حماس تواجه صعوبات في عمليات الترميم، كذلك، تأثير الصراع القوي بين الجناح العسكري لحركة حماس، الذي يريد الدعم الاقتصادي الإيراني، والجناح السياسي بقيادة خالد مشعل الذي يريد التقارب مع السعودية.[٤١]

وفي سياق متصل، تستمر حماس في مراكمة قدراتها بعد العدوان الأخير على قطاع غزة، ومن ضمنها حفر الأنفاق بهدف منع العدو من تحقيق هدفه الإستراتيجي، المتمثل بتجريد القطاع من السلاح. على الرغم من تفاوت القوة بين الطرفين وعدم قدرة حماس على الردع المتبادل، تمكنت حماس، وبقية الفصائل من مواصلة مراكمة قدراتها. ومن الطبيعي أن تركز حماس على حفر الأنفاق، وذلك على خلفية استخلاص العبر من المواجهة الأخيرة، وخصوصاً بعد الإنجازات المهمة التي حققتها هذه الأداة الإستراتيجية وتحديداً لجهة الأنفاق الهجومية.[٤٢]

تبقى المعالجة المطروحة هي إمكانية شن الجيش الإسرائيلي هجمات وقائية ضد الأنفاق.[٤٣] لكن نقطة الارتكاز الأساسية لدى صانع القرار السياسي والأمني في إسرائيل لتبني هذا الخيار، تقوم أولاً على تقدير جدوى هذه العملية ومدى إمكانية حذف هذا التهديد الذي يتراكم، وفي الوقت نفسه حجم الكلفة والأثمان التي سيدفعها الجيش الإسرائيلي، فعملية «الجرف الصامد» إلى أطراف القطاع من أجل تدمير الأنفاق، أدت إلى سقوط إصابات كثيرة في الجانب الإسرائيلي.[٤٤]

خلاصة الفصل، أن الجيش الإسـرائيلي يفتقر في واقع الحال إلى الأدوات المناسـبة للقضـاء على المقاومة الفردية، وعدم جدوى القـرارات الردعية بفرض مزيد من الحصار وزيادة الضغط الميداني والقمعي.

هذا الأمر الذي دعا قيادة الجيش إلى رفع توصيات إلى الحكومة الإسرائيلية، مطالبة بتحسين ظروف معيشة الفلسطينيين، وخفض السن المحددة لمنح تصاريح العمل للشباب في الأراضي المحتلة، بالتوازي مع السعي إلى تعزيز مكانة السلطة الفلسطينية وتزويدها بالسلاح والمركبات المحصّنة والسريعة، لضمان نجاحها في التنقل السريع وقدرة أجهزتها على مواصلة دورها في منع الاحتكاك بين الفلسطينيين وبين قوات الاحتلال والمستوطنين، عند خطوط التماس في الضفة الغربية المحتلة.

ووفق التقديرات الأمنية الإستراتيجية لا توجد رغبة لدى السلطة الفلسطينية في اندلاع انتفاضة ثالثة،[٤٥] لكن في حال اندلاع الانتفاضة، لن تنجح قوات الأمن الفلسطينية التابعة للسـلطة الفلسـطينية في وقف هـذه الانتفاضة والعمليات ولا حتى فـي خفض وتيرتها وتخفيف حدتها. وبحسـب التقديرات العسـكرية فإن محور ومركز الاحتكاك سيكون في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وفي مدينة الخليل والقرى المجاورة لها. ويُخشى من اندلاع انتفاضة ثالثة تكون واسـعة النطاق لجهة مشاركة عشرات آلاف الفلسطينيين في التظاهرات. ولهذا، لا تسـتبعد التقارير سـيناريو مواجهات مع قوات الأمن الفلسطينية بـل القيام بمحاكاة عدوان جديد على غرار «السـور الواقي» في العام ٢٠٠٢، الذي قام الاحتلال عبره بعملية اقتحام وتوغل واسـعة النطاق في أراضي السـلطة الفلسـطينية بلغت ذروتها بفرض الحصار على الرئيس الفلسـطيني الراحل ياسر عرفات في مقره في المقاطعة في رام الله.

تأثيرات الأزمـة السورية كانت محدودة بدورها على إسرائيل، فباستثناء بضع خـروق أخـرى متفاوتة الحجم، لم يجر تحد جدي يهدد الأمن القومي الإسرائيلي.

٤ . مستجدات الموقف الأمني الإسرائيلي من الأزمة السورية

تهتم إسرائيل بالنظر إلى الأزمة السورية بنقاط عديدة أبرزها، السلام والاستقرار عبر حدودها الشـمالية، منع الصواريخ الباليستية وبعيدة المدى من الوصول إلى أيدي حزب اللـه أو منظمات جهادية، ومنع وجود هذه العناصـر بمحاذاة خط وقف إطلاق النار في مرتفعات الجولان. كما تسعى إسرائيل إلى أهداف إستراتيجية أخرى قوامها إزالة التأثير الإيراني عن سورية، وإضعاف حزب الله.

والواقع أن تأثيرات الأزمة السورية كانت محدودة بدورها على إسرائيل، فباستثناء بضع خروق أخرى متفاوتة الحجم، لم يجر تحد جدي يهدد الأمن القومي الإسرائيلي. لكن هذا لم

يلغ الشعور الإسرائيلي بأن الأزمة السورية قد تمتد إليها، حيث تنظر إسرائيل إلى الحرب الأهلية السورية على أنها حرب إيرانية بالوكالة بينها وبين الغرب وأخصامها الإقليميين. إلا أن مستوى التدخل الإسرائيلي في الحرب السورية يبقى محدوداً، ولعل إسرائيل تدرك محدودية قدراتها في التدخل والتأثير على مجريات الأحداث في سورية، ولهذا، ما زال مستوى التدخل العسكري الإسرائيلي في سورية مقتصراً على تنفيذ ضربات جوية محددة في سورية، وفق تعبير ابتدعه الجيش الإسرائيلي «حرب ما بين المعارك». وهذه هي المعركة التي تديرها الدولة عبر الجيش الإسرائيلي ضد تعاظم دول معادية مثل إيران وسورية، وضد تنظيمات الجهاد الإسلامي وحزب الله. والأمر يتعلق بمعركة يشارك فيه سلاح الطيران مستعيناً بالمعلومات والأجهزة الاستخباراتية. وبحسب تقارير إعلامية مختلفة، تنسب لإسرائيل أكثر من عشر غارات جوية على مخازن سلاح وقوافل شقت طريقها من سورية على حزب الله في لبنان، وعلى مخازن أسلحة للجيش السوري في ضواحي دمشق وغيرها. كذلك، يعلن الجيش الإسرائيلي بانتظام أنه يرد مستخدماً المدفعية على سقوط صواريخ من هضبة الجولان السورية التي تحتل الدولة العبرية قسماً منها.

لا يوجد سيناريو مثالي يخدم المصالح الإسرائيلية، إلا أن التقديرات الإستراتيجية للعام ٢٠١٦ تشير بوضوح إلى الطموح الإسرائيلي الأمثل، وهو إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، واستبداله بنظام معاد للمحور الإيراني.

• ٤.١ السيناريوهات الاستخباراتية الإسرائيلية لمستقبل الحرب في سورية

ما زالت إسرائيل تنظر إلى الأزمة السورية وفق سيناريوهات عدة. طرحت في «مؤتمر الاستخبارات والوحدات الخاصة» في تل أبيب،[٤٦] أربعة سيناريوهات لمستقبل الأزمة والحرب الدائرة في سورية، توجب على الأجهزة الأمنية تتبع مؤشراتها وبناء إستراتيجيتها بحسب ترجيح كل منها، لافتة إلى أنّ قراءة الوضع في سورية باتت أكثر تعقيداً. إذ إن أدوات التحليل والربط المتاحة لدى الاستخبارات هي الأحداث القائمة نفسها، التي يجب العمل على تأطيرها وتحليلها وفهمها والاستنتاج منها، ومن ثم طرح السؤال الأساسي: كيف ستنعكس السيناريوهات على إسرائيل؟

- السيناريو الأول: هو نوع من «التعادل الإستراتيجي»، أي استمرار القتال بين جيش النظام السوري وبين المعارضة وإطالة الأزمة في المدى المنظور. لدى النظام السوري أفضلية في وجه المعارضين الذين سيسعون لإيجاد تغيير، فيما ستنشغل إسرائيل في معرفة أي من المناطق الإستراتيجية ستبقى تحت سيطرة النظام مع تأمين التواصل بينها، والتي يمكن في أي لحظة أن تسقط. واتجاه هذا السيناريو قد لا تحتاج إسرائيل إلى اتخاذ قرارات حاسمة.
- السيناريو الثاني، انتصار النظام في قمع المعارضة، وهو أقل احتمالاً، يأتي في أعقاب توقيع الاتفاق النووي بين إيران والولايات المتحدة، وتحديداً بعد أن تبدأ

واشـــنطن في التعامل مع طهران باعتبارها عامل اســـتقرار إقليمي في مواجهة «داعش»، ما يمكّن إيران من فرض نفســـها والدفع باتجاه إنقاذ النظام السوري. الأمر الذي يعني ضربة ساحقة للمحور الآخر في المنطقة وخسارة استثمار جهد امتد لأربع أو خمس سنوات في سورية.

أما بالنسبة لإسرائيل، فإنّ هذا السيناريو تحديداً، يعني نفوذاً إيرانياً كبيراً في سورية، وانتشاراً للجيش السوري وحزب الله على طول الحدود الشمالية، الأمر الذي يوجب على الاستخبارات تتبع مؤشرات هذا السيناريو وجمع المعلومات الاستخبارية المسبقة عنه، التي بإمكانها ترجيح حدوثه. أما السيناريو الثالث، فيتعلق بتآكل نظام الحكم في سورية والتراجع أمام المعارضة ومن ثم سقوط سورية تحت سيطرة المعارضة، وهذا يعني من جهة ثانية دعوة لتنظيم «داعش» للسيطرة على دمشق، ووجود تنظيمات الجهاد العالمي على الحدود مع إسرائيل. وهذا السيناريو سيمثل خطراً أيضاً على المملكة الأردنية الهاشمية، وعلى دول الخليج، كما أنه يمثل ضربة للولايات المتحدة. الســـيناريو الرابع هو الســـيناريو المفضل، انتقال الســـلطة مع بقاء المؤسســـات إلى قوى المعارضـــة «المعتدلة»، حلول نظام موال للغرب في ســـورية، هـــو المنقذ الوحيد من الفوضى السورية، ومن شأنه أن يتحقق بتدخل الولايات المتحدة و«الإسلام السني» إلى جانب «الثوار المعتدلين»، مع الاســـتفادة من الحرب القائمة ضـــد «داعش» والتراجع الذي يعانيه الجيش الســـوري، وذلك كله في موازاة اتفاق واشنطن وموســـكو على نقل السيطرة في البلاد إلى «المعتدلين من الســـنة». لكن إســـرائيل لا تبني عليه احتمالاً كبيراً، وهي إذاً تتفادى التدخل الواضح والمباشر في الأزمة السورية.[٤٧]

لا يوجد ســـيناريو مثالي يخدم المصالح الإســـرائيلية، إلا أن التقديرات الإستراتيجية للعام ٢٠١٦ تشـــير بوضوح إلى الطموح الإســـرائيلي الأمثل، وهو إسقاط نظام الرئيس بشـــار الأسد، واستبداله بنظام معاد للمحور الإيراني، يتموضع إلى جانب الدول العربية «المعتدلة»، على أن يمثل جزءاً من حزام أمني إقليمي لإسرائيل. يجب أن ينظر إلى تهديد الأســـد دون الاقتصار على حجم التهديد المباشـــر الذي يشـــكله على إسرائيل، بل إلى كون النظام الســـوري يسمح لحزب الله وإيران بالتعاظم في سورية، واقتلاع هذا النظام هـــو المفتاح لإضعاف «المحور الراديكالي».[٤٨] هذا ما عبّـــر عنه رئيس وحدة الأبحاث في الاســـتخبارات العسكرية الإسرائيلية، المنتهية ولايته حديثاً، ايتي بارون.[٤٩] وأيضاً، تشير التقديـــرات إلى ضرورة تبنـــي خطوات متمثلة بفتح قنوات مـــع الأطراف المتصارعة، من معارضة إلى أقلية علوية – في حال ســـقوط النظام – يمثل الحل الأنجح لمصالحها، في ظـــل التحديات الأمنية التي فتحتها عليها الأزمة الســـورية، ومن أجل خلق فرص جديدة لها أيضاً.[٥٠]

الحرب على «داعش» لن تشهد تغييراً جوهرياً

في صلب التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية، وفق تحليل سلسلة المصالح الدولية والإقليمية للحرب في سورية، اعتبار أن «الحرب على داعش لن تشهد تغييراً جوهرياً»، لأن التحالف الدولي واعتداءات باريس لا يشكّلان حدثاً مؤسساً لجهة تغيّر الموقف الدولي العام ولا الموقف الإقليمي أو حتى مصالح الأطراف المحلية، تدفع لجهة تغيير سلّم الأولويات. ولن يؤدي ذلك إلى إهمال الحرب ضد نظام الأسد، أو أن يتم توافق دولي وإقليمي على إرجاء موضوع بقاء النظام السوري، لصالح التفرغ كلياً للحرب على داعش، وخوض حرب فعلية توجب، كما في كل حرب، تغيير مفاهيم التدخل الخارجي، كما في حالة الولايات المتحدة، لناحية تراجع الإدارة الأميركية عن إستراتيجيتها بعد الحرب على العراق والحرب في أفغانستان، لجهة العودة لتدخل بري وإرسال جنودها إلى ما وراء البحار، والانتقال من الحرب الجوية وعمليات القصف المحدودة إلى حرب شاملة ضد قواعد داعش في سورية والعراق». وفي الطرف الأوروبي للمعادلة توجد فجوة كبيرة بين فيض الكلام والتصريحات الأوروبية، الداعية لضرورة محاربة التهديد الذي يُمثله «داعش» وبين الفعل على محك التطبيق، في الساحة الأوروبية الداخلية.

في صلب التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية، اعتبار أن «الحرب على داعش لن تشهد تغييراً جوهرياً».

- **٤.٢ إسرائيل وروسيا: ليست العلاقة العسكرية الروسية الإسرائيلية بالحدث العابر**

هناك نقاش وجدل بين المحللين العسكريين حول طبيعة العلاقة العسكرية المستجدة بين روسيا وإسرائيل بشأن الحرب السورية. تميل التقارير العربية إلى اعتبار هذه العلاقة ليست بناء جديداً في العلاقات بين الدول، بل هي تسعى فقط إلى تنسيق تقني وتكتيكي. الأمر الذي ينسجم مع أقوال بعض جنرالات الجيش الإسرائيلي بأن العلاقة مع الجيش الروسي في سورية، تحكمها علاقة «ابتعد عني وابتعد عنك»، وتسعى إلى الحؤول دون احتكاك في السماء السورية بين سلاح الجو الإسرائيلي ونظيره الروسي، وهو ما يبعد الجانبين عن معارك جوية.[٥١]

مما لا شك فيه، أن إسرائيل تخشى من أن تنتج روسيا واقعاً جديداً لم يكن قائماً منذ عشرات السنوات،[٥٢] وأنها أمام تحول إستراتيجي روسي في المنطقة. تنظر تل أبيب بقلق إلى إعلان موسكو أنها ستنشر منظومة دفاعية متطورة تغطي معظم الفضاء السوري (أس ٤٠٠)، وترى أنه تطور سيؤدي حتماً إلى تغييرات ميدانية ويدفعها أكثر إلى الانكماش، لأنه ينعكس سلباً على مصالحها ومخططاتها للساحة السورية. فاتخاذ روسيا قرار نشر منظومة (أس ٤٠٠) لحماية الأجواء السورية يمكنه أن يحد من نشاط سلاح

الجو الإسرائيلي فوق سورية، ضد جهات ومنظمات تخطط لإلحاق الضرر بإسرائيل، مثل حزب الله، وإرسال هذه المنظومة إلى سورية سيجعل الوضع أكثر تعقيداً لجهة نشاط سلاح الجو الهادف إلى منع وصول أسلحة إلى حزب الله في لبنان، وكذلك لجهة التصدي لمخططات أمنية ضد إسرائيل انطلاقاً من الجولان. إلا أن إسرائيل تدرك حدود القوة واستخدامها في مواجهة روسيا ومصالحها في سورية، وعلى رأسها استهداف النظام أو التهديد باستهدافه. تدرك تل أبيب أن عليها أن تتعايش مع واقع القتال المشترك للروس وحزب الله ونتائج هذا القتال، وأن ترضى بهامش تحرك عرضي لا يفضي إلى التأثير المباشر في القتال ونتائجه في سورية.[٥٣]

تخشى إسرائيل من أن تنتج روسيا واقعاً جديداً لم يكن قائماً منذ عشرات السنوات.

أضف إلى ذلك، تشير التقديرات الاستخباراتية الإسرائيلية، أنه لا يمكن في المرحلة الراهنة تحديد طبيعة الأهداف الإستراتيجية الروسية الراهنة في سورية، وقد تكون موسكو نفسها لا تعرف ١٠٠٪ ما هي أهدافها*.[٥٤]

باعتقادنا، هناك إمكانية أن تؤسس إسرائيل لعلاقة وتفاهم عسكري وإستراتيجي مع روسيا في المنطقة اعتماداً على الفرضيات الآتية: أولاً: روسيا جاءت لسورية لتحقيق مصالح روسية، تتقاطع مع مصالح حزب الله وإيران في هذه المرحلة، وربما أيضاً، كما يبدو إلى الآن، في المراحل المقبلة. لكن لا يعني هذا حلفاً إستراتيجياً مبدئياً.[٥٥]

وفي المقابل، هناك عدة مؤشرات تساهم في توطيد التعاون الإستراتيجي بين إسرائيل وروسيا منها:

أولاً – روسيا ليست في موقع العداء لإسرائيل، ولا تهدف إليه، بل إن العلاقات البينية تطورت وما زالت في العقدين الماضيين، على أكثر من صعيد، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً... وإلى حدود لم تكن تل أبيب لتحلم بها.

ثانياً – لم تأت روسيا إلى سورية عسكرياً لتؤسس لجبهة، أو تنضم لجبهة، أو تدعم جبهة ضد إسرائيل.

لا يمكن في المرحلة الراهنة تحديد طبيعة الأهداف الإستراتيجية الروسية الراهنة في سورية، وقد تكون موسكو نفسها لا تعرف ١٠٠٪ ما هي أهدافها.

ثالثاً – تراهن إسرائيل على أن التعاون الذي ظهر بين إيران وروسيا في ما يتعلق بالسعي لحل الأزمة السورية، منذ المفاوضات النووية الأخيرة. وقد يصفه آخرون بالتكامل في الأدوار، لا ينمّ عن «إستراتيجية مشتركة». فكما في مختلف التحالفات الدولية، الأمر الذي ينسجم مع تصريحات الجنرال الإيراني قاسم سليماني: «ليس لدينا إستراتيجية مشتركة متكاملة الأبعاد مع الروس، ففي موضوع إسرائيل مثلاً نحن على طرفي نقيض».

* كتب هذا التقرير قبل اعلان الرئيس الروسي بوتين سحب القوات الروسية من سورية في تاريخ ٢٠١٦/٣/١٤.

رابعاً – سيقوم التفاهم الروسي – الإسرائيلي، لأسباب عديدة، أهمها انتقال إسرائيل، بفعل تدمير النظام السوري وإخراجها من معادلات القوة في منطقتنا، إلى حال من التفوق الإستراتيجي المستقر والمستدام فترة طويلة، بفضل عمق وكثافة التدخل الروسي في سورية اليوم، وما قد يتخطاها من بلدان وأوضاع غداً، وتفوق جيش إسرائيل المعزّز بعجزٍ عربي عن تحديه في أي مدى منظور، وعداء الدولتين للبلدان العربية، ومصلحتهما المشتركة في منع خروجها من حالها المأساوية الراهنة، حتى لا يقلص نهوضها هوامش نفوذهما السياسي، وقدرتهما العسكرية على تحقيق ما يريدانه، ولا سيما أن الروس لا يثقون بالحكومات العربية، ويعتقدون أنها أضعف من أن تستطيع كفالة مصالحهم، ويؤمنون باتكالها على دور محتمل.[٥٦]

تجنح القيادة الروسية أكثر فأكثر إلى بناء علاقاتٍ من نمط أميركي مع إسرائيل، إن نجحت لعبت أبعادها الداخلية دوراً مقرّراً في علاقات روسيا مع العالم العربي، ودفعتها إلى اتخاذ مواقف ودية حيال إسرائيل، ومشاريعها الاستيطانية، وفك طوق العزلة من حولها، وقدمت لها ضمانات تكفل استمرار تفوقها الإستراتيجي الراهن على جوارها القريب والبعيد منها.

هناك إمكانية أن تؤسس إسرائيل لعلاقة وتفاهم عسكري وإستراتيجي مع روسيا في المنطقة.

باستنادها إلى تحالف عسكري – سياسي مع إسرائيل، سيكون في وسع روسيا تحسين شروط وجودها في المشرق العربي، وامتلاك قوة ردع تمكّنها من حماية مصالحها العربية، وزيادة فرص نجاحها في إقامة علاقات أمنية دائمة مع إيران والعراق وسورية وتنظيمات إرهابية تأتمر بأمرها، في مقابل عزل تركيا وتطويقها من الخارج. وفي النهاية، تعزيز تشابكاتها الاقتصادية العالمية، ومكانها من التقدم التقني، وتنمية مواردها ضمن إطار دولي ملائم. سيترتب هذا كله على ارتباط موسكو بالقاعدة الصلبة التي سينتجها تحالفها مع إسرائيل التي لها امتدادات دولية وازنة جداً في بلدان الغرب، ونفوذ سياسي وإستراتيجي مؤثر جداً في واشنطن، وغيرها من عواصم العالم.[٥٧]

إن التفاهم العسكري الروسي الإسرائيلي، الذي انبثقت عنه مؤسسة رسمية لدى الأركان العامة لجيشيهما، اعتمده الطرفان لتنسيق عملياتهما وتقسيم العمل بينهما، ويرجح أن يكون قد أنجز خلالها تفاهم على أسس سياسية، تؤطر تعاون جيشي الجانبين، بما أن تعاوناً على هذا القدر من الأهمية بين قوتين عسكريتين، تتداخل طائراتهما وتتقاطع في المجال الجوي السوري، لن ينجح من دون تفاهمات سياسية، تنهض على أسس واضحة، تؤطر تعاونهما، وتتحاشى ما فيه من مزالق ومخاطر.

من أبرز معطيات التعاون العسكري: أولاً، الإخطار المسبق: وهذا يعني أن موسكو

تخبر الجانب الإسرائيلي مسبقاً قبل تنفيذ الضربات الجوية التي تشنها الطائرات الحربية الروسية في سورية، ثانياً، التنسيق الإستراتيجي وتبادل المعلومات: تم إنشاء جهاز تقني يُعنى بتنسيق النشاطات الجوية مع الروس فوق السماء السورية، بهدف منع الاحتكاك بين الجيشين. إضافة إلى التنسيق الكهرومغناطيسي، الذي يضمن ألا يشوش كل من البلدين على الاتصالات اللاسلكية للآخر أو أنظمة تعقب الرادار التابعة له، فضلاً عن موافقة كل طرف على عدم اعتراض الاتصالات اللاسلكية أو أنظمة التتبع بالرادار الخاصة بالطرف الآخر، مع ابتكار سبل تعرف كل منهما إلى هوية قوات الآخر.

بالمجمل، لعلنا نتفق مع التقدير الإستراتيجي السنوي للعام ٢٠١٦ حول محدودية فعالية الدور الإسرائيلي في سورية. وأن سياسة وأدوات الردع السابقة التي مارستها إسرائيل في مواجهة النظام السوري لم تعد صالحة بفعل التغييرات الجارية، وانتقال مركز الثقل في مناطق مختلفة في سورية، تحديداً جنوبي سورية، إلى التنظيمات والقوى السورية المختلفة الفاعلة.

لا مجال لإسرائيل كما يرى محللوها للتعويل على الجهات السلفية الجهادية من جهة، وعلى حزب الله والموالين لإيران من جهة أخرى، لكن توجد محاولات كما يرى البعض لفحص إمكانات وفرص بناء حوار، وربما علاقات تحالف أو تعاون، تكتيكي وإستراتيجي، مع مختلف الجماعات الأخرى، وفي مقدمتها ائتلاف المعارضة السورية و «الجيش الحر»، والقوى المحلية الفاعلة في الجبهة الجنوبية، والدروز في محافظة السويداء.

تشير التقديرات، إلى صعوبة محاولة بناء أسس للتعاون المشترك مع لاعبين سوريين، يشاطرون إسرائيل هدف ومصلحة وقف التأثير والزحف الإيراني، تماماً مثل مواجهة زحف التيار السلفي الجهادي. ومع أن هؤلاء اللاعبين يفتقرون إلى القوة والتأثير العسكري السياسي، إلا أنهم يمثلون عملياً الغالبية العظمى من الشعب السوري. وبفعل انتشار ممثلي هذه القوى، على نحو خاص في الجزء الجنوبي من سورية، فإن ذلك يجعل من مسألة وضع أسس للتعاون معهم، أمراً مهماً وضرورياً، وذلك بفعل تداعياته الفورية والمستقبلية للنشاط الإسرائيلي (أو انعدامه) على الوضع الأمني في الجانب المحتل من هضبة الجولان.

هناك صعوبة بالغة في متابعة ورصد خريطة الجماعات الفاعلة في سورية، والتحولات في اصطفافاتها وتحالفاتها بفعل التمايز والتنوع في الأصول والفروع الفكرية والأيديولوجية والطائفية والعرقية. وأيضاً، على الرغم من الخلاف بين «جبهة النصرة» و«داعش»، على أولوية المعركة بينهما لإسقاط النظام في سورية، فإنهما يعتبران أنّ إسرائيل هي العدو في المرحلة اللاحقة.٥٨

٥. إسرائيل والقوى الجيو- إستراتيجية المحيطة

٥.١ إسرائيل ومصر في عهد السيسي - فرص ومعيقات

تشـــير عدة قراءات إسرائيلية إلى أن الوضع المصري الحالي والانشغال بتثبيت أسس النظام يحمل فرصاً ومعيقات بالنسبة لإسرائيل، إذ إن هناك نوافذ لتعزيز التعاون الأمني والسياســـي والاقتصادي من جهة، ومعيقات سياســـية وأمنية في الوقت نفسه، وأهمها تصدير «غزة» سياســـياً لمصر من خلال فصلها عن الضفة وتشبيكها اقتصادياً وحياتياً وأمنياً مع مصر. وبحســـب الباحث أوفير فينطر، فإنه بعد عام من حكم السيســـي فإن برنامج الأولويات الاقتصادي والأمني لمصر يفتح نافذة لترسيخ وتطبيع العلاقة بين البلدين وتحويل «اتفاقية الســـلام» إلى كنز إســـتراتيجي لمصر، ويشرح فينطر أن سلم الأولويات الذي وضعه السيســـي يتضمن معالجـــة الأمور الداخلية الأمنيـــة والاقتصادية، وهو ما يتقاطع مع المصالح الإســـرائيلية من ناحيتين، أولاً تهميش الانشغال بالقضايا الخارجية أدى إلى تهميش الانشغال فعلياً بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي حتى لو لم يعلن عن ذلك رســـمياً، وهو ما يتلاقى مع المصلحة الإسرائيلية. ثانياً – التهديدات الأمنية لمصر وإســـرائيل «من جانب حماس في غزة وقوى الجهاد في سيناء تنتج مصالح مشتركة تعزز من فرص التعاون بين الدول، بما في ذلك تبادل استخباراتي ووقف التهريب. في هذا الصدد يعتبر نظام السيســـي حماس خطراً على أمن مصر بســـبب علاقتها مع الإخوان المسلمين وعلاقتها مع بعض القوى الإرهابية في سيناء. من هنا تتقاطع مصلحة إســـرائيل مع مصر في الحفاظ على الهدوء في غزة أولاً ومنع تهريب الســـلاح ثانياً.»[٥٩] وتشير عدة تقارير إسرائيلية إلى أن هذا التقاطع أدى فعلياً إلى تعاظم مستوى التعاون الإســـتراتيجي بين إســـرائيل ومصر خاصة منذ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في العام ٢٠١٤. لكن لا بد من الإشارة هنا إلى أن إسرائيل لا ترى في نظام السيسي فقط فرصة لتقاطع المصالح بل أيضاً هي عائق. ففي هذا الســـياق كتب المحلل العسكري في (معاريف) يوســـي ملمان: إن العلاقات لا تشكل فقط كنزاً إستراتيجياً بل هي عائق أمام إســـرائيل أولاً لأنه يصعب على إســـرائيل تمرير ترتيب في غزة يسمح بتخفيف الحصار ليس من خلال توجيه الحركة والثقل إلى اتجاه معبر رفح المغلق غالباً منذ تولي السيسي الحكم، وثانياً يصعب على إســـرائيل تحسين علاقتها مع تركيا.[٦٠] وفي هذا الصدد يشير ملمان إلى أن إســـرائيل لم تتمكن من التوافق مع تركيا لحل الأزمة بينهما والتي اندلعت منذ حادثة «مرمرة» بســـبب رفض مصر طلب تركيا أن يســـمح لها بالوجود بشكل ما في غزة، وذلك بعد أن كانت إسرائيل وتركيا كما يكتب ميلمان اتفقتا على أغلب بنود المصالحة

أجمعت التحليلات الإسرائيلية على أن الهجمات على الحدود تشكل مؤشراً على أن الحدود المصرية-الإسرائيلية تحولت في الآونة الأخيرة، وتحديداً خلال العام الماضي، إلى حدود أكثر توتراً بالنسبة لإسرائيل من الوضع الأمني في قطاع غزة.

وعلى الرغم من إبداء تركيا اســتعدادها لتمريــر قانون في البرلمان يمنع محاكمة ضباط إسرائيليين على «جرائم حرب».

ويرى فيطنر أن نظام السيســي ينظر إلى اتفاق الســلام مع إســرائيل بوصفه كنزاً إستراتيجياً ليس فقط لأنه أدى إلى تمرير دعم أميركي للاقتصاد المصري وسمح بتحويل المصادر المالية إلى الداخل، بل لأنه سمح لمصر باستخدام «اتفاق السلام» كبطاقة زيارة تلــوح بها في إطار مســاعيها لإعادة تأهيــل مكانتها الدولية كدولة ســلام كما جاء في الخطاب الرئاسي الأول للسيسي.

• ٥.١.١ سيناء المعضلة الأمنية للحدود الشرقية المصرية

وفق التقدير الإســتراتيجي السنوي الذي يصدره معهد الأمن القومي الإسرائيلي، ما زالت ترتبط المعضلة الأمنية للحدود الشــرقية المصرية بتعقيدات علاقات مصر بالأطراف المعنية بأمن الحدود في خضم تحولات هيكلية يشــهدها النظام السياســي المصري منذ ثورة ٢٥ يناير، مروراً بالتوترات الحدودية المســتمرة بســبب عمليات تهريب الأسلحة عبر الأنفاق بين مصر وقطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة حماس، وانتهاءً بالعلاقات المتوترة بين النظام المصري وحركة حماس، و«التسهيلات» التي باتت تمنح لقاطني قطاع غزة لفك الحصار الإسرائيلي المفروض عليهم منذ أعوام.[٦١]

يشير التقدير الإستراتيجي الإسرائيلي للعام ٢٠١٦ إلى أن احتمال اندلاع الحرب في العام الجاري ما زال منخفضاً، لكن «حادثاً خطيراً» على الحدود قد يؤدي إلى تصعيد أمني ومواجهة واسعة.

أجمعت التحليلات الإســرائيلية على أن الهجمات على الحدود تشــكل مؤشراً على أن الحدود المصرية–الإسرائيلية تحولت في الآونة الأخيرة، وتحديداً خلال العام الماضي، إلى حدود أكثر توتراً بالنسبة لإسرائيل من الوضع الأمني في قطاع غزة.

• ٥.١.٢ وجهة نظر إسرائيل في كيفية التعامل مع المعضلة الأمنية في سيناء

وفق التحليلات العســكرية الإســرائيلية، لم تعد اســتعادة الانضباط الأمني في شبه جزيرة ســيناء خياراً يمكن إرجاؤه في ظل أبعاد وتداعيات التهديدات الأمنية المتصاعدة وانعكاساتها على الأمن القومي الإسرائيلي والمصري، وأن أبعاد المعضلة الأمنية تتجاوز رد الفعل الأمني إلى ضرورة مراجعة خيارات أكثر اســتدامة للتعامل مع جذور المعضلة الأمنية وأبعادها المعقدة.

ومــن أهم الخيــارات المطروحة بقوة لــدى صانع القرار المصري هــي تغيير منظومة التعامل الأمني مع التهديدات.

يتمثــل الخيار الأهم في مواجهــة المعضلة الأمنية في تجاوز التركيز على الســيطرة الأمنية المباشرة على بؤرة الهجمات في سيناء إلى معالجة الأسباب الكامنة خلف تصاعد

وتيــرة الهجمات المتكررة، وأهمها وقف عمليات تهريب الأســلحة عبر الحدود المصرية – الليبية التي أحدثت تحولاً نوعياً في هجمات المســلحين على قوات الأمن المصرية، وتعزيز الانتشار الأمني على الحدود مع قطاع غزة، والتحكم التام في الأنفاق، بحيث يصبح معبر رفح هو الممر الوحيد بين مصر وغزة، بالإضافة إلى التعامل مع وجود مختلف الجماعات الجهادية المسلحة في سيناء، ومصادرة الأسلحة المنتشرة.[٦٢]

كذلــك، تدعو التقارير الإســتراتيجية قيادة الجيش المصري إلى اســتغلال التحوّلات الجذرية التي طرأت على بنية تنظيم ولاية ســيناء وهيكليته، من أجل تحسين قدرتها على قتاله وتقليص تأثيره السلبي على الأمن القومي لكل من مصر وإسرائيل.

وتشير إلى أن هذه التحولات تتضمن: اندفاع أعداد كبيرة من المقاتلين الأجانب لسيناء، ومن بينهم أشخاص قاتلوا في سورية، وإقدام التنظيم على شنّ عمليات عدائية ضد القبائل والعمــق المدني الذي يعمل وســطه. وتضيــف التقارير إن هذه التحولات تســاعد الجيش المصري على استمالة القبائل في سيناء لصالحه، وتقليص هامش المناورة الذي كان يتمتع به التنظيم حتى الآن، والذي ساعده في تسديد ضربات قوية وموجعة للأمن المصري.

الجنرال غيورا آيلاند: يجب على إسرائيل تدمير دولة لبنان في حربها القادمة وليس فقط حزب الله.

وتشــدد التقارير على أن لإســرائيل مصلحة إســتراتيجية واضحة في تغلّب الجيش المصري على التنظيم، على اعتبار أن نجاحات الجيش المصري ستسهم في تقليص قدرة «ولاية سيناء» على استهداف إسرائيل مستقبلاً. لهذا، لا تتردد إسرائيل في تزويد الجيش المصري بالمعلومات الاســتخبارية التي تملكها، والتي يُفترض أن تساعد على تمكينه من ضرب التنظيم بكل قوة. وأن إســرائيل تجاوزت عن بعض بنود الملحق الأمني في اتفاقية «كامب ديفيد»، التي تفرض قيوداً على الوجود العســكري المصري في ســيناء، وسمحت للجيش المصري بإرســال قوات ودبابات وطائرات إلى منطقة شــمال ســيناء، من أجل تحسين قدرته على قتال «ولاية سيناء» هناك.[٦٣]

٢.٥ العلاقة بين إسرائيل وحزب الله بين استمرار «الردع لمتبادل» وتصاعد احتمالات المواجهة

لجهة أرجحية نشــوب الحرب بين حزب الله وإســرائيل، يشــير التقدير الإستراتيجي الإســرائيلي للعام ٢٠١٦ إلى أن اندلاع الحرب في العام الجاري ما زال منخفضاً، لكن «حادثــاً خطيــراً» على الحدود قد يؤدي إلى تصعيد أمني ومواجهة واســعة، الأمر الذي يدفع التقدير إلى إعطاء «أرجحية متوســطة» للحرب، بسبب الحساسية القائمة على طول الحدود، ولا سيما في الشمال، وتدحرج حادث ما إلى مواجهة أوسع.[٦٤]

لا جديد في التقدير الإستراتيجي، أضف إلى ذلك نجاح «المحور الراديكالي» المتشكّل من إيران وسورية وحزب الله، في القتال الدائر في سورية، يشكّل قلقاً بل تهديداً ملموساً لإسرائيل ويفرض عليها التدخل للحؤول دونه. هذه الخلاصات تنسجم مع التقديرات السائدة في الجيش الإسرائيلي، كما عرضها رئيس أركان الجيش الإسرائيلي غادي ايزنكوت، بأن حزب الله هو الخطر المركزي الماثل أمام إسرائيل، في ظل عرضه للفرص والتهديدات للعام ٢٠١٦، شمالاً وجنوباً، وأن المواجهة الشاملة مع حزب الله ستكون مغايرة لما سبق، ولم يشهد الإسرائيليون مثيلاً لها منذ ثلاثين عاماً.[٦٥] الأمر الذي يتماشى مع تصريحات الجنرال غيورا آيلاند، بقوله: «يجب على إسرائيل تدمير دولة لبنان في حربها القادمة وليس فقط حزب الله»،[٦٦] التي تشير إلى عمق التخوف الإسرائيلي وأعلى درجات الردع المتبادل بين الطرفين.

وفق التقديرات الإسرائيلية، على الرغم من أن حزب الله غارق بعمق في المستنقع السوري، وعلى الرغم من مصلحته القوية بالامتناع عن المواجهة مع إسرائيل، فإن هذه أكثر سنة تستعد فيها قيادة حزب الله لحرب لبنان الثالثة، كما لو أنها ستندلع غداً. ويرمي ذلك إلى ردع إسرائيل عن الضربات الموضعية التي ينفذها الجيش الإسرائيلي من فترة إلى أخرى، من أجل إحباط عمليات نوعية وتعاظم قدرات حزب الله، وهو ما يسميه الجيش الإسرائيلي «المعركة بين الحروب». إن القرار ينطلق من أن سورية ولبنان جبهة واحدة نشطة ضد إسرائيل، وأن الرد على كل استهداف نوعي يقوم به الجيش الإسرائيلي حتى لو كان سيؤدي إلى تصعيد واسع ينطوي على دمار وخسائر بشرية كبيرة للطرفين.[٦٧]

وبحسب التقديرات العسكرية الإسرائيلية، ستكون المواجهة معقّدة جداً ومغايرة كلياً لما خبره الإسرائيليون سابقاً، ولن تقتصر تداعياتها ونتائجها على إطلاق صواريخ على الأراضي الإسرائيلية، بل ستشمل مواجهات برية وبحرية وجوية، مع استهداف المنشآت الإستراتيجية في البر والبحر، وتوجيه ضربات للسفن والبوارج الحربية الإسرائيلية.[٦٨]

ووزعت المصادر العسكرية للعام ٢٠١٦ تقديراتها للحرب المقبلة على دائرتين: دفاعية وهجومية. في الدائرة الأولى، تشير تقديرات الجيش إلى أن حزب الله عمد إلى تهيئة الأرض ميدانياً، في الجنوب اللبناني، لخوض مواجهات غير مسبوقة ضد الوحدات العسكرية الإسرائيلية، وحوّل القسم الأكبر من القرى والبلدات في جنوب لبنان إلى مراكز عسكرية كبيرة جداً. أما في الدائرة الهجومية، فيوظّف الحزب جهوداً أكبر في مجال دقة الصواريخ وحجم الرؤوس الحربية لهذه الترسانة، ويعمل على قلب المعادلة التي اعتاد الجيش الإسرائيلي خوضها مع أعدائه، وهو سيعمد إلى نقل المعركة إلى إسرائيل.[٦٩]

أما لجهة الانشغال بالقتال في سورية، فتلفت المصادر العسكرية الإسرائيلية إلى أن

هيكلية قوة الحزب مخصصة تحديداً كي تكون الوجهة نحو إسـرائيل، الأمر الذي يفسر أن سلم أولويات قواته هو الانتشار في مقابل الحدود الإسرائيلية، وذلك كله قبل انشغاله وخوضه القتال في الميدان السوري.

- **٢.١ .٥ إسرائيل وحزب الله**

يسـتعدّ جهاز الدفـاع الجوّي الإسـرائيلي حالياً لتحصين إسـرائيل من الصواريخ المختلفـة التي تملكها المنظمات والـدول التي في حالة حرب معها، شـأن إيران وحركة حماس وحزب الله اللبناني، وذلك عبر إحاطة إسـرائيل بغـلاف دفاعي مكون حالياً من ثلاث طبقات، تشـكّل فيهـا منظومة القبة الحديدية الطبقة الدنيـا، باعتبارها مخصصة لاعتراض الصواريخ والقذائف قصيرة المدى.

وتحتـل منظومة «حيتس ٣» الطبقة العليا باعتبارها قادرة، وفق الادعاء الإسـرائيلي، على اعتراض الصواريخ الباليسـتية الموجّهة مـن آلاف الكيلومترات، وهي لا تزال خارج الغلاف الجوي وقبل اختراقه. وتتوقع إسرائيل البدء بتفعيل هذه المنظومة بصورة عملياتية بعد خمس سنوات. فيما تعمل منظومة «حيتس ٢» على اعتراض الصواريخ الموجهة داخل الغلاف الجوي ضمن الطبقة العليا.[٧٠]

أما الطبقة الوسـطى في حماية الغلاف الجوي الإسـرائيلي، فهـي تعتمد حالياً على منظومة «العصا السـحرية». وتتوقع إسـرائيل البدء بتفعيل الأخيرة بشكل عملياتي في الأشـهر القريبة. باعتبار أن هذه المنظومة هي القادرة على اعتراض الصواريخ متوسطة المدى التي تتراوح بين ٤٠–٢٥٠ كيلومتراً، المتوافرة اليوم لدى سورية وحزب الله وحماس.

ووفق التقارير العسـكرية، فإن حزب الله كان أول من اسـتخلص العبر من استخدام إسـرائيل منظومة «القبة الحديدية» لاعتراض الصواريخ قصيرة المدى، وأدرك أنه بحاجة إلى إستراتيجية جديدة، تعتمد على قدراته التي طورها في البناء والتزود بصواريخ بعيدة المدى، واعتبار إسـرائيل رقعة واحدة يمكنه ضربها. وفي هذا الإطار، تكون إسرائيل في مرمى حزب الله في ظل قدراته الجديدة، ابتداءً من بئر السبع، وتنتهي في حيفا.

وعلى الرغم من «الميزات» التي تنسـبها إسـرائيل لمنظومة «العصا السحرية»، غير أن فـي حال توافرت للطرف الآخر كمية كبيرة مـن الصواريخ، تفوق قدرتنا على اعتراضها وإسقاطها، عندها لن نتمكن من إسقاطها جميعاً، ولن نسعى لذلك، لأن المهم في المرحلة المقبلة عند المواجهة هو ترشيد عمليات اعتراض الصواريخ وإستراتيجياتها.

وفي هذا السياق، يرى الجيش الإسرائيلي أن الوضع الجديد سيحتم عليه بناء منظومة قيـادة موحدة لاعتراض الصواريخ، على اختلاف أنواعها وأحجامها ومدياتها، وعدم ترك

الأســلوب الذي كان متبعاً لغاية الآن، والذي يقوم على تمتع قيادة كل منظومة اعتراض صواريخ، باســتقلالية في الرصــد والعمل لمواجهة الصواريخ المطلقة باتجاه إســرائيل. ويقترح بدلاً من ذلك قيادة موحدة ترصد وترسم صورة كاملة لمجمل الهجمات الصاروخية، والــرد عليها وفق قرار موحد، مما يوفر وقتاً ثمينــاً مطلوباً لاعتراض الصواريخ، وتفعيل الطبقات الدفاعية الثلاث بشكل أكثر فاعلية وبدرجة نجاح أكبر.

٦ . الوثيقة الإستراتيجية للجيش الإسرائيلي

أصدرت هيئة أركان الجيش في آب ٢٠١٥، ما يســمى «الوثيقة الإستراتيجية للجيش الإســرائيلي»، التي من المفترض أن تُحدِث تغييراً في الطابع العام للجيش الإســرائيلي وتجعله قادراً علي مواجهة التحديات المســتقبلية. في إطار الخطة، سيتم إحداث عدد من التغييرات في جميع قطاعات الجيش.

تضمنــت العديد من الخطوط الرئيســة، ومن بينها: الكيفية التي ســيرد فيها الجيش الإســرائيلي في حال نشــوب أي مواجهة، وعلاقة الجيش بالمســتوى السياسي، وتحديد العدو الرئيس لإســرائيل في المرحلة الراهنة، وغيرها من النقاط التي تحدد إســتراتيجية الجيش في الفترة المقبلة. وأبرزها:[٧١]

تعكس خطة «جدعون» التغير في جدول أولويات إستراتيجية الجيش الإسرائيلي، الأمر الذي تمت ملاحظته في «وثيقة إستراتيجية الجيش الإسرائيلي».

أولاً – تراجــع التهديــد على إســرائيل مــن دول المنطقة، مقابل زيــادة تهديد المنظمات الإسلامية.

ثانياً – اعتبار أن انتصار الجيش الإســرائيلي يكمن في تحقيق الأهداف المحددة، وليس تقويض سلطة العدو، أو احتلال أراضيه.

ثالثاً – ترتيب العلاقة بين المســتويين السياسي والعسكري في السلم والحرب. وضرورة اقتصار تنســيق المستوى السياســي مع الجيش برئيس هيئة الأركان منعاً لتعدد الرؤوس، لأن تعليمات المســتوى السياسي من الأســس المهمة للإستراتيجية، لكن العلاقة تبقى متبادلة.

رابعــاً – الجيش الإســرائيلي لن يبــادر إلى الحرب ضد أعدائه، ولكــن إن فرضت عليه الحرب، فسيختار الهجوم وليس الدفاع.

خامســاً – في حال نشوب مواجهة جديدة، سيتم قصف عشرات الآلاف من الأهداف في أرض العدو، لبنان وغزة، وعلى الجيش الإسرائيلي إقامة بنك أهداف خاص.

اشــتملت الوثيقة على أسس النظرية الأمنية الإســرائيلية المعروفة المتمثلة بمفهوم الحســم، والإنــذار، والدفاع عن النفــس والــردع، والوصول لهــذه النتائج عبر إســتراتيجية دفاعية تضمن اســتمرار وجود إســرائيل، وتحقيق قوة ردع كافية،

والتخلص من التهديدات وإبعاد جولات المواجهة، والحفاظ على قوة ردع عسكرية تضمن عدم الاعتماد على الدفاع عن النفس فقط، بل المبادرة للهجوم إذا اقتضت الضرورة، على أن تستخدم القوة بصورة حازمة لضمان نصر واضح وساحق.

تنص الوثيقة على تشكيل مركز تنسيق في قسم العمليات التابع للجيش الإسرائيلي بين مختلف أذرع الجيش والأجهزة السرية، وبناء قدرة لإنزال قوات ونقل فرق مشاة لميادين القتال عبر المروحيات والطائرات، بهدف شنّ غارات ميدانية على مراكز «الثقل للعدو»، جنباً إلى جنب مع توسيع حدود القدرة على القيام بعمليات خاصة واسعة النطاق في عمق «العدو».

تعتمد الوثيقة على مصطلح «سلّم الأولويات»، بالتنازل عن الحاجة للاحتفاظ بكمٍّ كبير من القوات والفرق، لصالح تحديد سلّم أفضليات في نوعية القوات وتفعيلها، مع ترك العقيدة التقليدية، والانتقال من نمط زرع الحواجز الثابتة التي يمكن للعدو اختراقها، وعدم الاستماتة في الدفاع عن كل شبر لصالح تحريك القوات ونقلها، من خلال ضمان مرونة في التنقل بين مختلف القطاعات والميادين.

تعتمد الوثيقة على مصطلح «سلّم الأولويات»، بالتنازل عن الحاجة للاحتفاظ بكمّ كبير من القوات والفرق، لصالح تحديد سلّم أفضليات في نوعية القوات وتفعيلها

كما تحدثت الوثيقة الإسرائيلية عن ضرورة تطوير العلاقات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة ودول محورية في المنطقة والعالم، والحفاظ على التفوق العسكري القائم على جودة العامل البشري والوسائل التكنولوجية المتطورة، وما يرافقها من استخبارات متنوعة.

تعدُّ الوثيقة أكثر قرباً لنص نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، فبعد عشرات السنين تمّ الكشف عن إستراتيجية الجيش الإسرائيلي في نهاية الأمر أمام الجمهور والسياسيين، وللمرة الأولى يعلن الجيش الإسرائيلي ما الذي ينوي فعله في الأوضاع العادية والطوارئ والحروب.

ولذلك يعتبر المحللون العسكريون هذه الوثيقة الإستراتيجية حجر الزاوية التاريخي في مسار التاريخ الأمني القومي في إسرائيل، لأنه للمرة الأولى يحدد الجيش الإسرائيلي لنفسه نظرية أمن قومي شاملة يحكم من خلالها الطريقة التي سيتصرف بها في أوقات السلم والطوارئ والحرب.

تناولت الوثيقة طبيعة السلوك الأمني والعسكري في حالات الهدوء، من خلال مواصلة أذرع الأمن عملها الموحد بهدف المس بالمنظمات المسلحة، وإبعاد خطرها، وتقوية الردع عبر إيجاد حالة من التهديد المتواصل والموثوق، وفي حالة الحرب والطوارئ على الجيش العمل السريع على إبعاد الأخطار، من خلال تقليل الضرر اللاحق بإسرائيل، وتقوية الردع على المستوى الإقليمي.

باعتقادنـــا، نحن أمام وثيقة هي أكثـــر من تعليمات ميدانية قتالية وأقل من نظرية أمن قومي لإسرائيل، لكنها تعد خطوة نوعية في تاريخ الجيش الإسرائيلي. وعلى الرغم من أن هذه الوثيقة لم تكتب على ضوء توجيه سياســـي أو للتعبير عن أي وجهة نظر أمنية وطنية مكتوبة، فإن العقيدة الشـــفوية التي تطورت في إســـرائيل على مدار السنين وفرت أرضية صلبة لبلورة إستراتيجية. ولذا فإن نشر الوثيقة يوفر فرصة لاختبار الإستراتيجية الجديدة للجيش الإسرائيلي في مواجهة التحديات التي يتوجب على وجهة النظر الأمنية مواجهتها في سياق مناقشة خلفية المحيط الإستراتيجي لدولة إسرائيل. ويمكن للجهات التي تعادي إســـرائيل أن ترى فيها خريطة طريق لطبيعة المواجهات العســـكرية في المستقبل، وكيفية تشغيل القوة العسكرية الإسرائيلية في الحروب القادمة.

- **الخطة العسكرية «جدعون» - إستراتيجية الجيش الإسرائيلي ٢٠١٦-٢٠٢٠**

يكمن الهدف الرئيس لـ «خطة جـدعـون»، فـي تـطـويـر قـدرات هجومية شاملة، والتشديد على الاستخدام واسع النطاق لأسلحة موجهة بدقة من سلاح الجو، جنباً إلى جنب مع هجوم بري سريع

تعكـــس خطة «جدعون» التغير في جدول أولويات إســـتراتيجية الجيش الإســـرائيلي، الأمر الذي تمت ملاحظته في «وثيقة إستراتيجية الجيش الإسرائيلي». وهي خطة متعددة السنوات من المفترض أن تُحدِث تغييراً في الطابع العام للجيش الإسرائيلي وتجعله قادراً على مواجهة التحديات المســـتقبلية. في إطار الخطة، سيتم إحداث عدد من التغييرات في جميع قطاعات الجيش.

الفرضية الأساســـية التي وضعت وفقها «خطة جدعون» هي التقديرات الإســـتراتيجية التـــي تطرقنا إليها آنفاً، حيث يدرك الجيش الإســـرائيلي أنه مـــن الأفضل المجازفة الآن في وضع خطة عســـكرية جديدة، لأنها فرصة مثالية لجعل الجيش الإسرائيلي قادراً على مواجهة التحديات المســـتقبلية، وهـــو الأمر الذي يعتبر محور الخطة متعددة الســـنوات. وأيضاً، الافتراض الأساســـي وفق التقديرات الإستراتيجية، أنه نتيجة لاستثمار الجيش في مجال الدفاع، إســـرائيل في المرحلة الراهنة تعيش في هدوء وســـط كل هذه الفوضى التي تحيط بنا».[٧٢]

ترســـم الخطة متعددة الســـنوات خارطة التهديدات والمخاطر التي تواجه إسرائيل في المســـتقبل وتضع الخطط العملية والاســـتخباراتية للتعامل معها وتحدد المسارات العملية والعملياتية على الأرض مستخدمة الوسائل التكنولوجية كافة.

يكمن الهدف الرئيس لـ «خطة جدعون»، في تطوير قدرات هجومية شـــاملة، والتشديد على الاســـتخدام واسع النطاق لأســـلحة موجهة بدقة من سلاح الجو، جنباً إلى جنب مع هجوم بري سريع، تشنه قوات برية مدربة ومعدة للحرب ومجهزة جيداً.

تبايــن التهديدات على الحدود والأزمات التي حدثت في العالم العربي، شــكلت ركيزةً لبلورة السيناريو الرئيس الذي يستعد الجيش الإسرائيلي له، وهو حرب متعددة الساحات، ومن أجل هذا يتطلب الأمر قدرة على الهجوم المتوازي على عدد من ســاحات المعارك في الوقت ذاته.[٧٣] ولهذا يفترض أن تُحدث الخطة العســكرية تغييراً جذرياً في الجيش يسمح له بامتلاك قدرات جديدة ومتنوعة في الســنوات الخمــس القريبة. تُعده لاحتمال مواجهة قوية جداً من شأنها أن تندلع خلال أشهر معدودة حتى لو غابت الآن أسباب حدوث ذلك.

تشير الخطة العسكرية إلى تهديدات مختلفة قد تواجهها إسرائيل في السنوات القادمة: هجمات الســايبر، ضربات مكثفة للصواريخ، إلحاق الضرر المتعمد بالبنية الإستراتيجية، أحداث على الحدود، عمليات لتنظيم الدولة الإســلامية (داعــش) وأمثاله، أحداث عنيفة واسعة وأكبر في الساحة الفلسطينية.

- **أبرز عناوين الخطة العسكرية:**[٧٤]

أولاً – تغييرات في بنية الجيش الإســرائيلي وتنظيمه. المبدأ الذي سيقود تلك التغييرات هو مبدأ الكفاءة المتفاوتة. في واقع الأمر، سينتقل الجيش الإسرائيلي إلى الكفاءة المتفاوتة التي تميز بين قيادة الجيش الإســرائيلي وبين بقية وحدات الجيش. كذلك، سيتم تقليل الموارد البشــرية وإغلاق عدد من التشــكيلات، منها هيئــات الأركان والقيادات، التي ســيحدث فيها تقليل بنســبة ٦٪، وتقليل الوســائل القتالية والتشكيلات المحاربة. ثمة تقليص آخر ســيتم في التشكيلات العســكرية التعليمية، والحاخامية الكبرى، وإذاعة الجيش الإســرائيلي، والرقابة، ومراقب الجيش الإسرائيلي، ومستشارة رئيس الأركان العامة للشؤون النسائية وقائد قوات الاحتياط.

ثمة خطوة أخرى من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الفعالية والكفاءة، وهي إلغاء الازدواجيات في الجيش. حيث سيتم توحيد مؤسسة التدريب ومؤسسات الموارد البشرية في الجيش الإســرائيلي، وثمة ازدواجيات أخرى ســيتم فحصها في شــعبة التكنولوجيا والدعم اللوجيستي، وشعبة القوات البرية وشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تنبئ خطة «جدعون» بإحداث ثورة في كل ما يتعلق بالخدمة في الجيش الدائم. خطة لتســريح أكثر من ١٠٠ ألف جندي خلال الســنوات الأربع المقبلة، مع تدعيم أفرع أخرى بالجيش. بموجب الخطة المقترحة، ســوف يعتمد الجيش الإسرائيلي «بوابتين للتســريح»– الأولى في عمر الـ٢٨ عاماً، والثانية في عمر الـ٣٥ عاماً. ومن لا يتوقع له الجيش اســتمرار الخدمة في صفوفه فإنه يخلع زيه العسكري. ومن يتجاوز بوابة التسريح الثاني يبقى حتى سن التقاعد.[٧٥]

ثانياً – دمج الوحدات، زيادة الفعالية – يُتوقع أن يتم تأسيس لواء الكوماندوز بنهاية هذا العام، عن طريق دمج كتائب «ماجلان» و«دوفديفان» و«ايجوز» و«ريمون» في لواء واحد. كذلك، رفــع كفاءة القــوات البرية عن طريق دعم فرق الجبهة الأمامية في الجيش الإســرائيلي أرقام ٩٨ و١٦٢ و٣٦. ثمة تشــكيل آخر سيتم تحسينه وهو تشكيل الحدود، وسيتم هذا عن طريق زيادة عدد قوات الأمن الجاري المتخصصة. كما ســيتم إعادة تنظيم الوحدات المدفعية، إلى جانب إغلاق عدد من الكتائب والفرق. سيظهر تقليل عدد القوات أيضاً في القوات البحرية، حيث سيتم إخراج أحد الأساطيل من الخدمة.

إجمال

تتوقع التقديرات الإســتراتيجية الإســرائيلية أن يكون العــام ٢٠١٦ أكثر هدوءاً من زاوية التهديدات العســكرية لكن أكثر تحدياً من زاوية الأنشــطة المعادية المختلفة الأنواع والاتجاهات. وترى التقديرات أن الوضع الإســتراتيجي لإســرائيل بات أفضل بعد تفكك الــدول والجيوش النظامية للدول العربية التي شــكلت مصدر تهديد ســابق لها بما فيها ســورية والعراق في ظل محدودية قدرة «التنظيمات المســلحة» على تشكيل خطر وجودي على إسرائيل، الأمر الذي شكل اعتباراً أساسياً في وضع «الوثيقة الإستراتيجية للجيش الإســرائيلي»، والخطة العســكرية «جدعــون». اللتين من المفتــرض أن تُحدِثا تغييراً في الطابع العام للجيش الإسرائيلي وتجعله قادراً على مواجهة التحديات المستقبلية.

في سياق الاتفاق النووي بين إيران ودول الغرب، تعتبر إسرائيل أن الاتفاق خطأ فادح بأبعاد تاريخية، متمســكة بموقفها بأنه يشكّل تهديداً «وجودياً» لإسرائيل، كما تعتقد أن الاتفاق النووي يدل على تحول جذري في التوجه الإســتراتيجي لإيران وتشــكك في عزم الإدارة الأميركية على كبح طموحات النظام الإيراني؛ ما جعل، خيارات إسرائيل المتاحة، عملياً، إعلامية وافتراضية تهدف إلى بناء ردع إســرائيلي أكثر من بناء خيار عســكري عملي ساري المفعول.

وعلى الصعيد الفلسطيني، يتأرجح التعاطي الأمني الإسرائيلي مع ما تسميه «انتفاضة الأفراد» الفلسطينية بين حالة العجز وحالة التكيّف. تبلورت تدريجياً سياسة التكيف كخيار أوّلي، بعد سقوط الرّهان على خمود ظاهرة العمليات الفدائية الفردية ذاتياً، أو نجاح قمعها في المدى المنظور. وســاد الرهان على أن تكون العمليات ليســت سوى حدثٍ عابر أو ردة فعل انفعالية، لا تلبث أن تخمد، لاحقاً. مع ذلك، لا يعني خيار التكيّف، البقاء في موقع ردة الفعل، بل يأتي كجزء من إستراتيجية أشمل تحوي إجراءات قمعية مختلفة، وتردع الشارع الفلسطيني، أو تدفعه أثمان تبنيه واعتماده خيار الانتفاضة، دون أن تصل الإجراءات إلى

انفجار فلسطيني واسع. إلا أن حالة العجز في مواجهة عسكرية، كشفت عن أن الجيش الإسرائيلي يفتقر في واقع الحال إلى الأدوات المناسبة للقضاء على الانتفاضات الفردية، وعدم جدوى القرارات الردعية بفرض مزيد من الحصار وزيادة الضغط الميداني والقمعي. الأمر الذي عكس عمق الجدل بين المستويين السياسي والعسكري، وتمسك الجيش بطرح حلول سياسية وإنسانية للجم هذه الظاهرة.

ووفق التقديرات الإستراتيجية ما زال الرهان الأساسي على عدم رغبة السلطة الوطنية في اندلاع انتفاضة واسعة ثالثة على الرغم منى التوقع أنه في حال اندلاع الانتفاضة، لن تنجح قوات الأمن الفلسطينية في وقف هذه الانتفاضة والعمليات ولا حتى في خفض وتيرتها وتخفيف حدتها.

بحسب تقديرات الجيش الإسرائيلي، فإن مستوى الردع ضد حركة حماس قائم ولم يتغير، وأنّ حركة المُقاومة الإسلاميّة ليست معنيةً الآن بخوض مواجهة ضدّ إسرائيل، على الرغم من أنها مستمرة في بناء قوتها العسكرية من خلال تطوير الصواريخ وحفر الأنفاق.

وفي السياق السوري، فإن التقديرات الإستراتيجية للعام ٢٠١٦ تجزم بعدم وجود سيناريو مثالي لحل الأزمة السورية قد يخدم المصالح الإسرائيلية، فإن التقديرات تشير بوضوح إلى أفضلية سقوط نظام بشار الأسد، واستبداله بنظام أقرب للأنظمة العربية التي تعتبرها إسرائيل ممثلاً لمحور الاعتدال.

ما زال مستوى التدخل العسكري الإسرائيلي في الحرب السورية محدوداً، ولعل إسرائيل تدرك محدودية قدراتها في التدخل والتأثير على مجريات الأحداث في سورية. أما جديد المشهد العسكري في سورية من منظور أمني إسرائيلي فهو التدخل العسكري الروسي، حيث تخشى إسرائيل من أن تنتج روسيا واقعاً جديداً وأنها أمام تحول إستراتيجي روسي في المنطقة. مع افتراض سعي إسرائيل لبناء علاقة وتفاهم عسكري وإستراتيجي مع روسيا في المنطقة.

على مستوى العلاقة الإسرائيلية – المصرية، تشير التقارير الإستراتيجية إلى رفع مستوى التعاون الأمني والتنسيق السياسي بين إسرائيل ومصر في عهد الرئيس السيسي، خاصة منذ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في العام ٢٠١٤. إلا أن التقديرات الأمنية ما زالت تشير إلى سيناء كمعضلة أمنية وعدم قدرة الجيش المصري على التغلب على تحدياتها الأمنية.

الهوامش

١ انظر/ي بشكل خاص مارك هيلر « تقلبات إقليمية في الشرق الأوسط» في عناتكورتس وشلومو بروم (محرران) التقدير الإستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٥-٢٠١٦، تل أبيب: معهد الأمن القومي الإسرائيلي،٢٠١٦، ص ١٥-٢٤. متوافر على الرابط الآتي:http:// www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/%D7%A8663960903.pdf%94%D7%9C%D7%A8663960903.pdf (آخر مشاهدة ١،٣،٢٠١٦) وكذلك عاموس يدلين في المصدر نفسه «البيئة الإستراتيجية لإسرائيل ٢٠١١-٢٠١٥ وتوصيات للدول ٢٠١٦-٢٠٢٠»، ص ١٤١-١٥٢. متوافر على الرابط الآتي: http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/%D7%A9F.pdf%99%D7%9C%D7%93%D7%99%D7%20%D7%95%D7%A1%9E%D7%2%D7 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٣/١) (المصدر بالعبرية ومتوافر بالإنجليزية على الموقع نفسه تحت عنوان**Strategic Survey for Israel 2015- 2016**, Tel Aviv: Institute for National Security Studies,

٢ عاموس يدلين، المصدر السابق.

٣ الموقع الإلكتروني لجريدة «يديعوت أحرونوت، ٢٠١٥/١١/١٤. : على الرابط الآتي /www.ynet.co.il html.77571,00-headlines/1,7340,L-0 آخر مشاهدة٢٠١٦/٢/١

٤ على الرغم من توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في العام ١٩٧٨ فإن إسرائيل كانت تتعامل مع الجيش المصري كمصدر تهديد أمني كامن بسبب قدراته وإمكانياته العسكرية للاستزادة انظر/ي شاي ليفي، جيرة جيدة وخطيرة: تعارف معمق مع الجيش المصري،» موقع ماكو الإلكتروني، ٢٠١١/٨/٢٨: على الرابط الآتي : http://www.mako.co.il/pzm-magazine/Article-01cb747bef01231006.htm (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٣/٢)

٥ عاموس يدلين ، المصدر السابق. وأيضا انظر/ي Udi Dekel, «Israel's Response and Readiness in Face of the Expected Security Challenges,» **Strategic Survey for Israel 2015- 2016** . Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2016.pp. 91-103.: available at http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/Strategic%20Survey%202015--2016_OrionDekel.pdf (last access 1/3/2016)

٦ كورز وبلوم ، المصدر السابق.

7 Ephraim Kam, «The Nuclear Agreement and Iran's Ambitions for Regional Hegemony,» **Strategic Survey for Israel 2015-2016** . Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2016. pp. 67-73. Available at : http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/Strategic%20Survey%202015--2016_Kam.pdf (last access 1/3/2016)

٨ Udi Dekel& Omer Einav, «Challenges and Opportunities for Israel in the Coming Year,» **Strategic Assessment**. Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2016. Available at http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/Strategic%20Survey%202015--2016_DekelEinav.pdf (last access 1/3/2016)

٩ عاموس جلعاد: «مصر أعاقت ٩٠٪ من الأنفاق إلى غزة». موقع ماكو الإلكتروني ٢٠١٤/٣/١٢ . متوافر على الرابط الآتي: http://www.mako.co.il/news-military/security/Article-ea977434c65b441004.htm (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٣/٢)

١٠ المصدر السابق.

١١ Asher Susser , «Iran and the Arabs: The Historical Shift in the Balance of Power,» **Strategic Assessment**. Volume 18, No.3, October 2015.Available at http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/adkan18_3ENG%20(4)_Susser.pdf (last access 1/3/2016)

١٢ انظر/ي عدي حشمونائي، «الرابط السوري: ما الذي تربحه إسرائيل من المساعدة الإنسانية للمتمردين؟»، موقع والاه ٢٠١٥/٤/١، متوافر على الرابط الآتي: http://news.walla.co.il/item/٢٨٤٢٨١٣ (شوهد ٢٠١٥/٣/١)

١٣ ZisserEyal, «The End of the Syrian Revolution: Between Abu Bakr al-Baghdadi's Islamic Caliphate and Bashar al-Assad's Baath Regime,» **Strategic Assessment**. Volume 17, No. 3, October 2015. Available at http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/adkan17_3ENG%20(3)_Zisser.pdf (last access 1/3/2016)

١٤ الموقع الإلكتروني للجيش الإسرائيلي «تساهل»، ٢٠١٥/١٠/٢٠، متوافر على الرابط الآتي: http://www.idf.il/1133-20941-he/Dover.aspx (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٥)

١٥ OdedEran& Eddie Grove, «Threats to Stability in Jordan,» **Strategic Assessment**. Volume 18, No. 2, July 2015 available at http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/adkan18_2ENG_3_Eran%20and%20Grove.pdf (last access 1/3/2016) See also: Shimon Stein &ShlomoBrom, «No Fundamental Change Expected in the Fight against the Islamic State – For Now,» **INSS Insight**. No. 779, December 16, 2015, available at http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/No.%20779%20-%20Shimon%20and%20Shlomo%20for%20web.pdf (last access 1/3/2016)

١٦ الموقع الإلكتروني لجريدة «يديعوت أحرونوت، ٢٠١٥/١١/١٤، متوافر على الرابط الآتي: http://www.ynet.co.il/headlines/1,7340,L-0-77571,00.html (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٥)

١٧ Tel Aviv: Institute for National«.2016-AnatKurz&ShlomoBrom, eds, «Strategic Survey for Israel 2015 Security Studies, 2016, available at http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/INSS2015-16Balance_ENG%20(4)_final.pdf (last access 1/3/2016) see also: Ron Tira& Yoel Guzansky, «Is Iran .

in Strategic Equilibrium?,» **Strategic Assessment**. Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2016,Volume 18, No.6, January 2016, available at http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/adkan18_4ENG3_Tira-Guzansky.pdf (last access 1 2016/3/)

١٨ AvnerGolov&YoelGuzansky, «The Rational Limitations of a Nonconventional Deterrence Regime: The Iranian Case,» **Comparative Strategy**. Volume 34, No 2, May 15, 2015, available at http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/The%20rational%20limitations%20-%20Guzansky%20and%20Golov702218560.pdf (last seen 1 2016/3/)

١٩ الموقع الإلكتروني لـ«معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى» ٢٠١٥/٧/٢٤، متوافر على الرابط الآتي: www.washingtoninstitute.org/.../analysis/.../israel-confronts-the-iran-nucle... (آخر مشاهدة ٢٠١٥/١١/١٩)

٢٠ الموقع الإلكتروني لجريدة «الأخبار» اللبنانية. ٢٠١٥/٣/٢٣. متوافر على الرابط الآتي: http://al-akhbar.com/node/228910 (آخر مشاهدة ٢٠١٥/١٠/١١)

٢١ Tel Aviv: .2016–ZipiIsrael, «Public Opinion and National Security,» In:Strategic Survey for Israel 2015 INSS Insight, 2016, available at: http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/Strategic%20Survey%202015--2016_Israeli.pdf (last access 1 2016/3/)

٢٢ KamEpharim, «The Nuclear Agreement and Iran's Ambitions for Regional Hegemony,» Strategic .77–Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2016. pp.73 .2016–Survey for Israel 2015 Available at http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/Strategic%20Survey%202015--2016_Kam.pdf (last access 1 2016/3/)

٢٣ المصدر السابق، ص. ٦٧–٧٣.

٢٤ MohseniPayam& Amos Yadlin,«Coping with the JCPOA: Time for a US–Israeli Plan of Action,»In: Tipping the Balance – Implications of the Iran Nuclear Deal on Israeli Security. The Belfer Center's http://belfercenter.ksg.harvard.edu/files/Tip-.105–Iran Project. Harvard University. Dec 2015. pp.99 ping%20the%20Balance%20WEB.pdf (last access 1 2016/3/)

٢٥ Amidror Yaakov, «After the Agreement—Israel's Perspective,» In: Tipping the Balance – Implications of the Iran Nuclear Deal on Israeli Security. The Belfer Center's Iran Project. Harvard University. Dec Available athttp://belfercenter.ksg.harvard.edu/files/Tipping%20the%20Balance%20 .49–2015. pp.45 WEB.pdf (last access 1 2016/3/)

٢٦ الموقع الإلكتروني لجريدة «هآرتس».٢٠١٥/١٠/٢٢، متوافر على الرابط الآتي: http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2758016 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٩)

٢٧ Thomas Friedman, «If I Were an Israeli Looking at the Iran Deal,» The New York Times, Aug 12, 2015 : http://www.nytimes.com/2015/08/12/opinion/thomas-friedman-if-i-were-an-israeli-looking-at-the-iran-dealhtml.html (Last access 1 2016/2/)

٢٨ الموقع الإلكتروني لـ«معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. المرصد السياسي 2455.24 .7. 215. متوافر على الرابط الآتي: WWW.WASHINGTONINSTITUTE.ORG/AR/POLICY-ANALYSIS/LEBANON/ALL/ALL/.../P25 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٣/١)

٢٩ Hussein Kalout, «The Dynamics of Hezbollah–Israel Mutual Deterrence and Reshaping the Rules of the Game. Impact of the Nuclear Deal on the Hezbollah–Israel Military Equation,» In: Tipping the Balance – Implications of the Iran Nuclear Deal on Israeli Security. The Belfer Center's Iran Project. Harvard University. Dec 2015/ 9 ,19– available at http://www.ecfr.eu/article/commentary_how_gulf_states_have_undermined_israels_case_on_iran3098 (last access 1 2016/3/)

٣٠ YosiKuperwasser, «The Impact of the Nuclear Agreement on Israel's Security,» In: Tipping the Balance – Implications of the Iran Nuclear Deal on Israeli Security. The Belfer Center's Iran Project. Harvard University. Dec 2015. pp. 77 .81– Available at http:// www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/Asculai.pdf (last access 1 2016/3/) للمزيد حول وجهة النظر هذه انظر:

٣١ YoelGuzanskyl&AzrielBermant,«How Gulf States have Undermined Israel's Case on Iran,»European Council on Foreign Relations. August 13, 2015. Available at http://www.ecfr.eu/article/commentary_how_gulf_states_have_undermined_israels_case_on_iran3098 (last access ٢٠١٦/٣/١)

٣٢ المصدر السابق..

٣٣ YoelGuzansky,«Civilian Nuclear Development in the Arabian Peninsula: Prestige, Energy, and Iran,» Journal of Arabian Studies. 5.1 (June 2015). Pp. 67–81. Available at http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/Civilian%20Nuclear%20Development%20in%20the%20Arabian%20Peninsula--%20Prestige,%20Energy,%20and%20Iran.pdf (last access 1 2016/3/)

٣٤ موقع واللا الإلكتروني ،» الرابط واسم المقال «في خلفية الاتفاق النووي: الولايات المتحدة تقر صفقة أسلحة ضخمة مع السعودية، ٢٠١٥/٧/٣٠ «على الرابط التالي: http://news.walla.co.il/item/2877394(اخر مشاهدة٢٠١٦/١/١)

٣٥ Gerald M. Steinberg, «The Impact of the Iran Nuclear Agreement on Israeli Politics and Security,» In: Tipping the Balance – Implications of the Iran Nuclear Deal on Israeli Security. The Belfer Center's

Available at http://www.inss.org.il/uploadIm- .99–Iran Project. Harvard University. Dec 2015. Pp. 95
(2016/3/ages/systemFiles/Asculai.pdf (last access 1

٣٦ وفي التقدير الإســتراتيجي الســنوي لمعهد أبحاث الأمن القومي الإســرائيلي للعام ٢٠١٦، أطلق على هذه الظاهرة ظاهرة «الذئاب المنفردة»، المصدر السابق.

٣٧ MichaelKobi& Udi Dekel,«The «Double Game» in the Palestinian Arena: A Platform for Increased Terrorism,»INSS Insight. No. 720, July 12, 2015. Available at http://www.inss.org.il/uploadImages/sys-
(2016/3/temFiles/No.%20720%20-%20Kobi%20and%20Udi%20for%20web.pdf (last access 1

٣٨ المصدر السابق

٣٩ Tel Aviv: INSS Insight, 2016. .2016–AnatKurz&ShlomoBrom, eds,»Strategic Survey for Israel 2015 Available at http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/INSS2015-16Balance_ENG%20(4)_final.
(2016/3/pdf (last access 1

٤٠ أمير بوحبوط «حماس يصعد من حفر الأنفاق،» موقع واللا الألكتروني، ٢٠١٥/١٢/٣١، على الرابط التالي: ttp://news.walla.
(اخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٢٠) ٢٩٢٠٦٦٤/co.il/item

٤١ BenedettaBerti,«The Evolving Role of Hamas: Recasting Labels?,» Orient. July 01, 2015. Available at http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/The%20evolving%20role%20of%20Hamas--Recast-ing%20labels%20-%20An%20article%20by%20Benedetta%20Berti%20in%20Orient.pdf (last access 1/3/2016)

٤٢ Gabi Siboni& A.G.,«Will Hamas be Better Prepared during its Next Confrontation With Israel?,»Military and Strategic Affairs. Volume 7, No. 2, September 2015. Available at http://www.inss.org.il/uploadImages/
(2016/3/systemFiles/MASA7-2Eng%20Final_Siboni%20and%20AG.pdf (last access 1

٤٣ ملاحظة: الضربات الوقائية هي المبادرة إلى ضربات تستهدف عملية بناء قدرات العدو وتحديداً عندما يتعلق الأمر بقدراته الإستراتيجية مــن دون وجــود أي علاقة بموعد تفعيل العدو لهذه القدرات. أما الضربات الاســتباقية، فهي المبادرة إلى مهاجمة العدو، قبل أن يهاجم، ويتبلور ذلك بناء على معلومات تؤكد أو تقدر بأنه سيهاجم في وقت قريب.

٤٤ AmosYadlin,«Past Lessons and Future Objectives: A Preemptive Strike on Hamas Tunnels,»INSS Insight. No. 794, February 15, 2016. Available at http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/
(2016/3/No.%20794%20-%20Amos%20for%20web.pdf (last access 1

٤٥ AnatKurz&ShlomoBrom, eds, «Strategic Survey for Israel 2015–2016.» Tel Aviv: INSS Insight, 2016, available at http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/INSS2015-16Balance__ENG%20(4)__
.(final.pdf (last access 1/3/2016

٤٦ الموقع الإلكتروني لـ «2 «2015/7/israeldefense.متوافر على الرابط الآتي: /http://intelligence.israeldefense.co.il
(آخرمشاهدة ٢٠١٦/٢/٦) hehttp://intelligence.israeldefense.co.il/he

٤٧ Tel Aviv: INSS Insight, «.2016–AnatKurz&ShlomoBrom, eds, «Strategic Survey for Israel 2015 16Balance__–2016, available at http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/INSS 2015
.(2016/3/ENG%20(4)__final.pdf (last access 1

٤٨ EyalZisser, «The End of the Syrian Revolution: Between Abu Bakr al–Baghdadi's Islamic Caliphate and Bashar al–Assad's Baath Regime,» Strategic Assessment. Volume 17, No. 3, October 2015. Available at http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/adkan17_3ENG%20
(2016/3/(3)_Zisser.pdf (last access 1

٤٩ الموقع الإلكتروني لجريدة «إسرائيل اليوم».٢٠١٥/١٢/١٦. متوافر على الرابط الآتي: http://www.israelhayom.co.il/
(آخر مشاهدة٢٠١٦/٢/١) article

٥٠ EyalZisser, «The End of the Syrian Revolution: Between Abu Bakr al–Baghdadi's Islamic Caliphate and Bashar al–Assad's Baath Regime,» Strategic Assessment. Volume 17, No. 3, October 2015. Available at http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/adkan17_3ENG%20(3)_Zisser.pdf (last access 1/3/2016)

٥١ تصريحات يائير غولان نائب رئيس أركان الجيش الإســرائيلي.الموقع الإلكتروني «والاه». متوافر على الرابط الآتي: http://news.
(آخر مشاهدة ٢٠١٥/١٠/١) ٢٨٩٣٩٥٢/walla.co.il/item

٥٢ أكد رئيس الحكومة الإســرائيلية، بنيامين نتنياهو، أنه باتت لدى إســرائيل حدود مشــتركة مع الجانب الروســي بعد تدخل موســكو العسكري المباشر في سورية.

٥٣ Amos Yadlin, «Russia's Involvement in Syria: A Strategic Opportunity for Israel,» INSS

Insight. No. 755, October 20, 2015. Available at http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/No.%20755%20-%20Amos%20and%20Carmit%20for%20web545576605.pdf (last access 1/3/2016)

٥٤ المصدر السابق

٥٥ Orit Perlov& Udi Dekel, «Syria: Is a Substantive Change in the Balance of Power Emerging?,» INSS Insight. No. 702, May 29, 2015. Available athttp://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/No.%20702%20-%20Orit%20and%20Udi%20for%20web712146121.pdf (last access 1/3/2016)

٥٦ ZviMagen& Tatyana Karasova, «Russian and Israeli Outlooks on Current Developments in the Middle East,» Memorandum. No. 147, June 2015. Available at http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/memo147.pdf (last access 1/3/2016)

٥٧ ZviMagen&UdiDekel, «Does Russia's Intervention in Syria Hold Opportunities for Israel?,» Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2016–In: Strategic Survey for Israel 2015 Available at http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/Strategic%20Survey%202015--2016_MagenDekel.pdf (last access 1/3/2016)

٥٨ ShlomoBrom&Yoram Schweitzer, «Israel and the Salafi Jihadist,» In: Strategic Survey for Israel 2015–2016, pp. 61 ,2016. INSS Insight, 2016. Tel Aviv: .67– Available at http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/Strategic%20Survey%202015--2016_BromSchweitzer.pdf (last access 1/3/2016)

٥٩ أوفير فينطر، «سنة على حكم السيسي،» عدكان إستراتيجي ١٨، نيسان ٢، تموز ٢٠١٥، متوافر على الرابط الآتي: http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/Ofir%20new%20updated.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٢٢) بالعبرية

٦٠ انظر/ي يوسي ملمان، «شُرك السيسي – علاقات مصر تساعد وتعرقل،» معاريف، ٢٠١٦/١/٣٠ متوفر على الرابط الآتي: http://www.maariv.co.il/journalists/Article-523948 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٢٢)

٦١ AnatKurz&ShlomoBrom, eds, «Strategic Survey for Israel 2015–2016.» Tel Aviv: INSS Insight, 2016, available at http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/INSS2015-16Balance_ENG%20(4)_final.pdf (last access 1/3/2016).

٦٢ Zack Gold, «Adding the Security Ingredient: The Jihadi Threat in the Sinai Peninsula,» In: Stefano M. Torelli, The Return of Egypt Internal Challenges and Regional Game. ISPI. 2015, available at http://www.ispionline.it/it/EBook/THE.RETURN.OF.EGYPT.pdf (last access 1/3/2016)

٦٣ ألمصدر السابق

٦٤ Tel Aviv: INSS «,2016–Anat Kurz&Brom Shlomo, eds, «Strategic Survey for Israel 2015 .Insight, 2016»
Tira. Ron, YoelGuzansky. Is Iran in Strategic Equilibrium?. Strategic Assessment. Volume .18, No.4, January 2016

٦٥ Yagil Henkin, «And What If We Did Not Deter Hizbollah?,» Military and Strategic Affairs. Volume 6, No. 3, December 2015, available at http://www.inss.org.il/uploadImages/system-Files/07_Henkin.pdf (last access 1/3/2016). See also: Gabi Siboni, «Challenges of Warfare in Densely Populated Areas,» Military and Strategic Affairs. Volume 5, Special Issue, April 2014, available at http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/SiboniChallengesofWarfarein-DenselyPopulatedAreas.pdf (last access 1/3/2016)

٦٦ الموقع الإلكتروني «العرب». ٢٠١٦/١/٢٩. متوافر على الرابط الآتي: http://www.alarab.com/Article/727791 (اخر مشاهدة ٢٠١٦/١/٢٩)

٦٧ Orit Perlov, «Israel, Hamas and Hizbollah on a Collision Course: Undesirable yet Inevitable,» INSS Insight. No. 674, March 16, 2015, available at http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/674_Perlov_final_web.pdf (last access 1/3/2016)

٦٨ Udi Dekel, «The Incidents in the Northern Theater (Syria and Lebanon): A Change in the Rules of the Game?,» INSS Insight. No. 531, March 25, 2015, available at http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/No.%20531%20-%20Udi%20for%20web.pdf (last access 1.3/2016)

٦٩ Benedetta Berti& Yoram Schweitzer, «Hizbollah and the Next War with Israel: Experience from Syria and Gaza,» Strategic Assessment. Volume 17, No. 3, October 2015, available at: http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/adkan17_3ENG%20(3)_Berti-Schweitzer.pdf (last access 1/3/2016)

٧٠ الموقع الإلكتروني لـDebka. 6/١١/٢٠١٥، متوافر على الرابط الآتي: www.debka.co.il/search/tag/חיזבאללה/ (آخر مشاهدة ١٥/٢/٢٠١٦)

٧١ الموقع الإلكتروني للجيش الإسرائيلي. ١/٩/٢٠١٥، متوافر على الرابط الآتي: http://www.idf.il/1133-22554-AR/Dover.aspx (آخر مشاهدة ٢٢/٢/٢٠١٦)

٧٢ الموقع الإلكتروني «Defense News» 6/١٢/٢٠١٥، متوافر على الرابط الآتي: http://arabic.defensenews.com/?p=1067(آخر مشاهدة ٢٢/٢/٢٠١٦)

٧٣ عاموس هرئيل، هآرتس، 4/12/2016.

٧٤ الموقع الإلكتروني «نيوز وان» . ١٢/١١/٢٠١٥، متوافر على الرابط الآتي: http://www.news1.co.il/Archive/003-D-107303-00.html (آخر مشاهدة ٢٢/٢/٢٠١٦)

٧٥الموقع الإلكتروني لجريدة «معاريف». ٢٠/٧/٢٠١٥. متوافر على الرابط الآتي: http://www.news1.co.il/Archive/003-D-107303-00.html (آخر مشاهدة ٢٢/٢/٢٠١٦)